

حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة الأعمال



مريم مزغني مالوش
سونيا بلازا
فاني سالساك

جدول المحتويات

3	شكر وتقدير
6	أولاً. المغتربون والتجارة والاستثمار ونقل المعارف
14	ثانياً. استقصاء مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين والتواصل معهم
18	ثالثاً. مشاركة مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين
24	رابعاً. مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون والاستثمار
31	خامساً. مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون والتكامل التجاري
34	سادساً. المؤسسات
42	سابعاً. الاستنتاجات والتوصيات
46	ثبت المراجع
50	المرفق: المنهجية

قائمة الأشكال

7	الشكل 1-أ: عدد كبير من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون في الخارج على مستوى العالم
8	الشكل 1-ب: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتمد على التحويلات
10	الشكل 1-ج: الهجرة والتجارة شيئان متلازمان
13	الشكل 1-د: نسبة براءات الاختراع التي يسجلها المهاجرون النازحون والمهاجرون الوافدون والمواطنون
15	الشكل 2-أ: معظم المشاركين في الاستقصاء كانوا من بلدان المغرب العربي
16	الشكل 2-ب: معظم المشاركين في الاستقصاء يقيمون في فرنسا والولايات المتحدة
17	الشكل 2-ج و 2-د: سمات مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين من حيث العمر ونوع الجنس
17	الشكل 2-هـ و 2-و: سمات المشاركين في الاستقصاء من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين: التعليم والوظائف
18	الشكل 3-أ: مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون يشعرون بارتباط قوي تجاه أوطانهم
19	الشكل 3-ب: أنشطة نقل المعارف
20	الشكل 3-ج: عدم الثقة في السياسات والمؤسسات الحكومية
21	الشكل 3-د و 3-هـ: تأثير أحداث الربيع العربي على الرغبة في العودة إلى الوطن
22	الشكل 3-و: التأثير المتناقض لأحداث الربيع العربي على التونسيين
27	الشكل 4-أ: ترتيب أدوات الاستثمار حسب الأفضلية
28	الشكل 4-ب و 4-ج: نصف المشاركين في الاستقصاء يمكنهم استثمار أكثر من 10 آلاف دولار
28	الشكل 4-د: نسب الاهتمام بالاستثمار وفقاً لحجم الشركة
29	الشكل 4-هـ: أقل من 10% من المشاركين في الاستقصاء كانوا مستثمرين ممولين ومعظمهم من تونس
30	الشكل 4-و: المعوقات أمام الاستثمار
31	الشكل 4-ز و 4-ح: سمات مرسلي التحويلات من بين مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين
33	الشكل 5-أ: تأييد المغتربين لاتفاقيات التجارة الشكل 5-ب: تأييد المغتربين لاتفاقيات التجارة

- الشكل 5-ج: العقبات أمام زيادة التجارة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 34
- الشكل 6-أ: الأشياء التي يتوقعها مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون من الحكومات 37
- الشكل 6-ب: الخدمات المرجوة من السفارات لتسهيل التجارة 38
- الشكل 6-ج: الخدمات المطلوبة من المؤسسات-مثل البنك الدولي 38

شكر وتقدير

يود الفريق أن يعرب عن امتنانه للزملاء من مركز التكامل المتوسطي على مشاركتهم، وكل من نونو ماكارينا وأمل شيفرو من معهد الاستبصار الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط (IPEMED) على مساعدتهما مع الجلسات النقاشية التي أجريت في فرنسا، وكل من شارك فيها، وأجاب على الاستقصاء الإلكتروني. وقد أعدت هذه الدراسة تحت إشراف ناجي بن حسين، مدير قطاع الممارسات العالمية للتجارة والقدرة التنافسية التابع لمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمجموعة البنك الدولي، وصدرت في إطار مشروع "تحقيق الدمج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وهو أحد الأنشطة الإقليمية لمجموعة البنك الدولي.

"يشكل المغتربون جزءاً من العالم منذ آلاف السنين. واليوم، أصبحت لهم أهمية أكبر بكثير مع حدوث تغييرين. أولهما أن أعدادهم زادت كثيراً عما كانت عليه سابقاً... فلو شكّل المهاجرون أمة واحدة، لكانوا خامس أكبر أمة في العالم، فأعدادهم تزيد قليلاً عن أعداد البرازيليين وتقل قليلاً عن أعداد الإندونيسيين... وثانيهما، أنه بفضل رخص تكاليف الرحلات الجوية والاتصالات، يستطيع الناس الآن أن يبقوا على اتصال دائم بالأمكن التي أتوا منها.

ولشبكات المغتربين ثلاث مزايا مفيدة. أولها أنها تتيح تدفق المعلومات بسرعة عبر الحدود... وثانيها أنها تعزز أواصر الثقة... وثالثها، والأهم هو أن المغتربين ينشئون روابط وصلات تساعد الأشخاص ذوي الأفكار الجيدة في التعاون مع بعضهم بعضاً، سواء داخل الأصول العرقية أو فيما بينها"

مجلة الإيكونوميست، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

لماذا يجب على الحكومات وشركاء التنمية حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يمكن أن يمثل هؤلاء المغتربون عاملاً محفزاً وشريكاً مهماً للحكومات والمؤسسات الإنمائية في تعزيز التعاون والتنمية والحقا بركب العولمة والتكامل الإقليمي وريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشكّل المغتربون، لاسيما المهنيين والأفراد أصحاب المهارات، أحد أصول رأس المال البشري بالغة الأهمية لأوطانهم الأصلية وللمنطقة بوجه عام. ووفقاً للبيانات الرسمية للأمم المتحدة، فإن قرابة 20 مليون مواطن من بلدان المنطقة يعيشون في الخارج، أي ما يمثل 5% من سكان المنطقة، وهي نسبة تزيد كثيراً عن المتوسط العالمي (انظر المرفق للاطلاع على تعريف المغتربين). فإذا ما تمت تعبئة 1% فقط من هؤلاء المغتربين، لأدى ذلك إلى الاستفادة من خبرات شبكة تضم مائتي ألف من المهنيين، وهو عدد لا يُستهان به. فالإجراءات التي تقوم بها زمرة قليلة يمكن أن تحدث فرقاً. وتُعد المنطقة إحدى أقل المناطق تكاملاً في العالم وتتسم بضعف مستوى استثمارات القطاع الخاص وريادة الأعمال وارتفاع معدلات البطالة (بما في ذلك بين الخريجين الشباب). وتتسم المنطقة أيضاً بشدة انخفاض مستوى التجارة بين بلدانها وتجذب استثمارات أجنبية مباشرة أقل من غيرها من المناطق.

لم تقم سوى بلدان قليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدراسة الاستفادة من مواطنيها المغتربين من المهنيين وأصحاب المهارات، ولم تُوضع سوى آليات قليلة لتسهيل الدور واسع النطاق الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء المغتربون. تهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى هذه الإمكانيات وتدعو إلى ضرورة تقوية الارتباط بمواطني بلدان المنطقة المغتربين في الخارج. وهذه الدراسة لا تناقش منافع المغتربين العائدين أو الحوافز المقدّمة للمغتربين لكي يعودوا إلى أوطانهم للاستثمار أو خلق فرص عمل أو العمل في الحكومة. بل تتناول كيفية الاستفادة من الأفراد الذين يعيشون في الخارج وتمكينهم من مساعدة بلدانهم الأصلية بطرق غير إرسال التحويلات.

يمكن لمواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون في الخارج أن يقوموا بنقل الأموال والمهارات، وتعزيز التجارة والاستثمار وفرص أنشطة الأعمال، وتحسين العقد الاجتماعي، والمساعدة في تخفيف وطأة أزمة اللاجئين. وعادةً، تنظر الحكومات إلى الهجرة باعتبارها مورداً إيجابياً لاقتصادات البلدان الأصلية لأسباب رئيسية ثلاثة: (1) أنها تقلل من الضغوط الواقعة على سوق العمل المحلي في ظل ارتفاع معدلات البطالة؛ (2) أنها تحد من الفقر من خلال تحويل الأموال التي تقوم، في

بعض البلدان، بتمويل مرافق البنية التحتية والمستشفيات وما شابه؛ و(3) أنها تسهّل نقل المعارف والمعرفة التقنية من الخارج. وهناك أيضا شواهد تجريبية وأمثلة تاريخية تبيّن أهمية المغتربين في تعزيز ريادة الأعمال والمساعدة في تنمية الصناعات التصديرية بالبلدان الأصلية (غاتاك وآخرون 2009؛ فيلبرماير وتوبال 2008؛ مورغينروث وأوبراين 2008؛ دولمان 2008؛ تاديسي ووايت 2011). وتزيد احتمالية استثمار الأفراد المغتربين في أوطانهم الأصلية، مقارنةً بالمستثمرين الأجانب، في ظل ضعف تطبيق القوانين المنظمة لأنشطة الأعمال وسوء نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة لأنهم يمتلكون عادةً معلومات أكبر عن بيئة أنشطة الأعمال والممارسات المحلية. وفي البلدان التي تكون سيادة القانون فيها غير مؤكدة- والتي تشمل معظم الأسواق الصاعدة، قد تزيد صعوبة القيام بأعمال تجارية مع الأجانب. لكن العلاقات الشخصية تجعل ذلك أكثر سهولة. ويمكن للمغتربين أيضا المساعدة في إنشاء جسور لتسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية وتكوين علاقات عمل تجارية في الخارج.

تنتقل المعارف مع انتقال الأشخاص. فإلى جانب التدفقات المالية الواضحة التي نوقشت في وسائل الإعلام، تركز الأهمية الاقتصادية للمغتربين على تدفق المعارف. فالمغتربون يمثلون مصدرا مهما لانتقال المعارف. ويتناول ريكاردو هوسمان بإسهاب هذه الفكرة المتعلقة بالمعرفة التقنية التي تحويها أدمغة هؤلاء الأشخاص وينصح البلدان النامية بالتركيز على اجتذابهم، بدلاً من إقامة الحواجز أمام هجرة أصحاب المهارات (هوسمان 2015). وقد اعتمد التحول السريع إلى التصنيع في شرق آسيا اعتمادا كبيرا على الجاليات الصينية النشطة اقتصادياً في الخارج. وحدث مثل ذلك مع الهند حيث ازدهرت صناعاتها عالية التكنولوجيا بفضل إقامة علاقات مستدامة مع المهاجرين الهنود بل وحتى المغتربين العائدين.

علاوة على ذلك، يمكن أن يشكّل المغتربون محركاً قويا للتغيير ونشر صياغة عقد اجتماعي جديد لأنهم يدعون غالباً إلى الانفتاح والمنافسة وتحسين جودة تطبيق الديمقراطية. فمن يعيشون في ظل نظم ديمقراطية وفي بلدان تسود فيها سيادة القانون تكون لديهم عادةً معايير وتطلعات أعلى لمواطنيهم وأفراد أسرهم في الوطن. وفي ظل النظم الديكتاتورية، يتم إبقاء المغتربين، شأنهم شأن العديد من المجموعات الأخرى في المجتمع المدني، بعيداً لتجنب أي تدخل. ويدير الكثير من الأفراد المغتربين أيضاً ظهورهم لبلدانهم الأصلية، مع رحيل الكثيرين منهم هرباً من غياب الحرية في أوطانهم وعدم الحرص بشكل خاص على مواصلة العمل فيها، لكن موجة الحرية التي وصلت إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2011 قد شجعت الكثير من الأفراد المغتربين على لعب دور نشط في عملية التغيير هذه. وتتيح المرحلة الانتقالية التي تشهدها المنطقة حالياً فرصة للحكومات وشركاء التنمية للعمل مع المغتربين على تنفيذ أجندة التنمية الاقتصادية لبلدانهم الأصلية. وتم استطلاع آراء مواطني المنطقة المغتربين بشأن ما إذا كان هذا الوضع يعبر عن ارتفاع مستوى عدم الثقة نسبياً تجاه المؤسسات في أرض الوطن ويتطلب صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكومات ومواطنيها الذين يعيشون في الخارج.

أخيراً، يُعتبر مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون في الخارج منجم ذهب لأنهم يمكن أن يلعبوا أيضا دورا تحفيزا مهما في تخفيف وطأة أزمة اللاجئين التي زادت حدتها مؤخراً في المنطقة. وأشار وزير خارجية الولايات المتحدة السيد جون كيري، في خطابه الذي ألقاه في فعالية إطلاق أسبوع المغتربين العالمي، إلى أمثلة لعب فيها المغتربون دورا بالغ الأهمية في التصدي لأزمات إنسانية عاجلة. فعلى سبيل المثال، قام أطباء يحملون الجنسيين السورية والأمريكية من الجمعية الطبية السورية الأمريكية ببذل وقتهم ومهاراتهم للمساعدة في توفير عيادات في مخيم الزعتري بالأردن كما أنهم يقدمون استشارات وخدمات اجتماعية للنساء والأطفال، حيثما أمكن ذلك، في سوريا. وبعد تفشي وباء الإيبولا، استجابت الجاليات المغتربة من

سيراليون وليبيريا وغينيا بسرعة من خلال إرسال المستلزمات الطبية والمواد الغذائية والأموال والاتصال المباشر في أحيان كثيرة بالأشخاص لإرساء أفضل الممارسات وتجنب نشر المرض (وزارة الخارجية الأمريكية، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015).

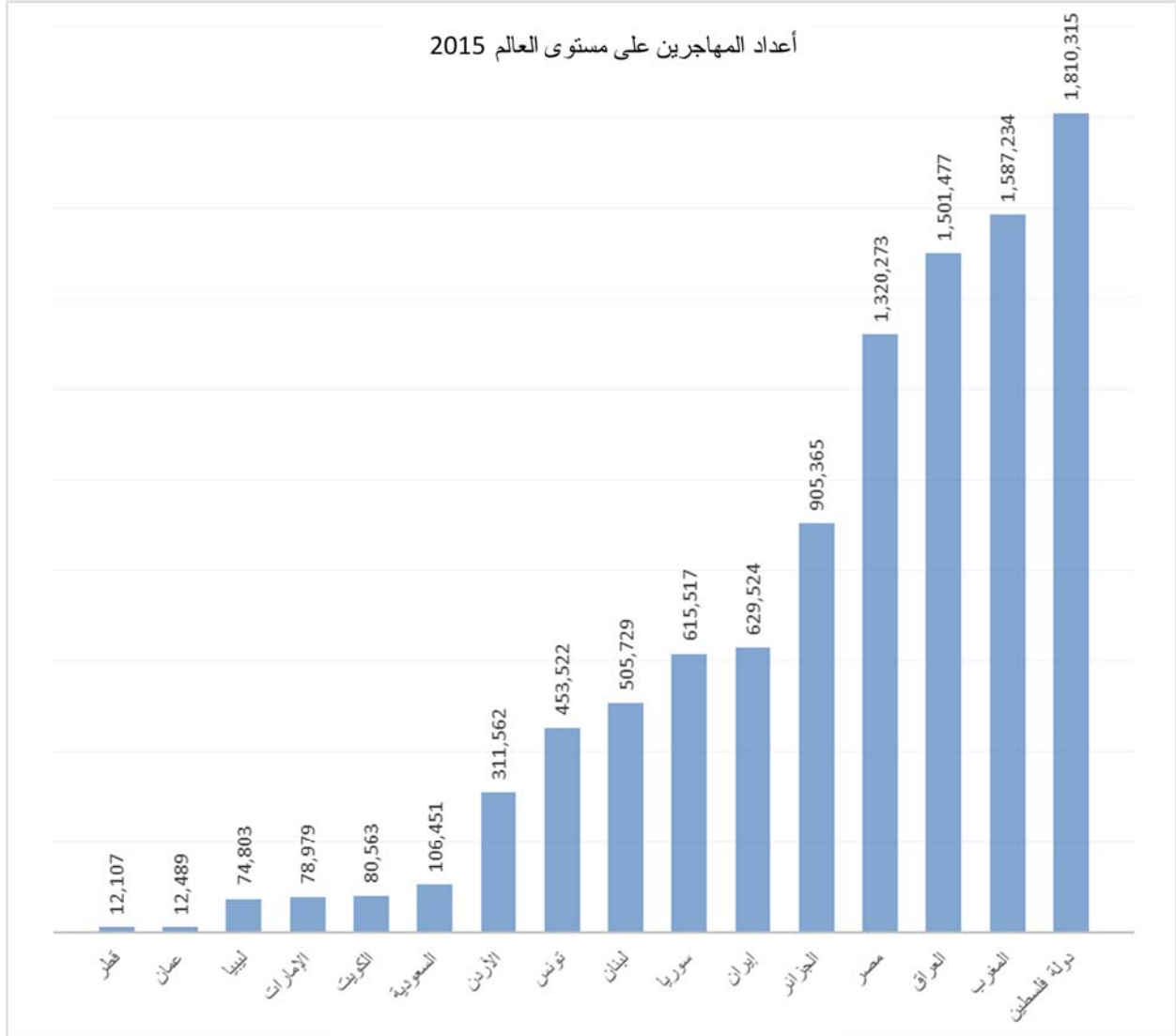
تدعو هذه الورقة إلى ضرورة حشد جهود مواطني المنطقة المغتربين من المهنيين وأصحاب المهارات، وتناقش نتائج إحدى عمليات التواصل الفريدة مع مواطني المنطقة المغتربين في الخارج وتقدم توصيات بشأن السياسات. أولاً، تبرز هذه الورقة أوجه الارتباط بين المغتربين والتجارة والاستثمار ونقل المعارف بناءً على الأدبيات المتاحة وأمثلة واقعية. وثانياً، تصف الورقة عملية التواصل والسمات العامة للأفراد المغتربين الذين شملهم الاستقصاء. وثالثاً، تعرض الورقة النتائج الرئيسية لاستطلاع آراء مواطني المنطقة المغتربين في أربعة مجالات: (1) المشاركة العامة، (2) الرغبة في الاستثمار، (3) التجارة، و(4) دور المؤسسات. وفي الختام، تورد الورقة بعض التوصيات بشأن السياسات.

أولاً. المغتربون والتجارة والاستثمار ونقل المعارف

يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة من الأعداد الكبيرة لمواطنيها الذين يعيشون في الخارج. وتتحدر أصول الجزء الأكبر من المهاجرين بالقيمة المطلقة، والذي يزيد على مليون شخص، من فلسطين ومصر والمغرب والجزائر في عام 2014 (الشكل أ-). وفي بعض البلدان، يشكّل هؤلاء نسبة كبيرة من السكان (على سبيل المثال، لبنان وفلسطين). ومن شأن توسيع نطاق تعريف المغتربين ليشمل أفراد الجيلين الثاني والثالث أن يؤدي إلى زيادة هذا العدد، لاسيما في بلدان مثل لبنان حيث تفيد تقارير أن عدد المغتربين يبلغ 5 ملايين.

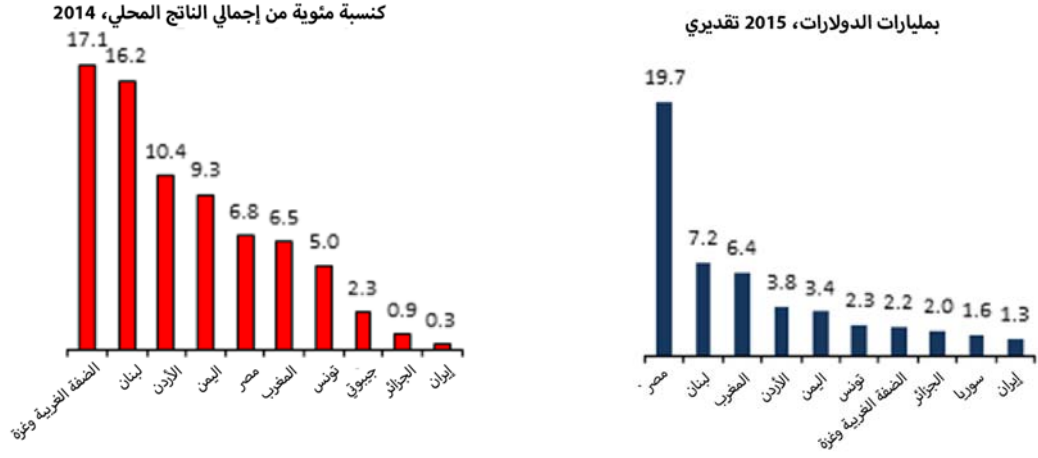
عند فحص تأثير المغتربين، تم إلقاء الضوء على تحويلات المهاجرين التي بلغت 436 مليار دولار في عام 2014. وأرسل مواطنو المنطقة المغتربون تحويلات إلى أوطانهم بقيمة بلغت نحو 53 مليار دولار في عام 2014، وهناك بلدان مثل لبنان والأردن تلقت تحويلات تمثل أكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 1-ب) وتزيد قيمتها على ما تنفقه تلك البلدان على التعليم والرعاية الصحية والدفاع مجتمعاً. ويمثل المغتربون مصدراً مهماً للنقد الأجنبي في البلدان النامية وكذلك لتوفير سبل العيش لعشرات الملايين من الأسر الفقيرة.

الشكل 1-أ: عدد كبير من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون في الخارج على مستوى العالم



المصدر: قاعدة بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة

الشكل 1-ب: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتمد على التحويلات



بشكل عام، تم توقع نمو التحويلات الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة وإن كان بوتيرة أبطأ (البنك الدولي 2015)، مع أن التقديرات تشير إلى تراجع التحويلات بنسبة 0.9% عام 2015. ويُعزى هذا التعديل بالنقصان إلى حدوث تراجع في نمو التحويلات الوافدة إلى مصر التي تتلقى أكبر قدر من تدفقات التحويلات في المنطقة، بالرغم من استمرار نمو التحويلات الوافدة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 7% حتى الربع الثالث من عام 2015. وقد يُعزى هذا الارتفاع التقديري في التحويلات الواردة إلى لبنان جزئياً إلى التحويلات الموجهة للاجئين السوريين في لبنان وكذلك التطورات الاقتصادية الإيجابية في بلدان المهجر مثل الولايات المتحدة. وشكلت التحويلات الوافدة على الأقل 5% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان المنطقة المستوردة للنفط واليمن في عام 2013. ومن المتوقع ألا تنمو التحويلات الوافدة إلى المنطقة إلا بقدر طفيف خلال عامي 2016 و 2017 وبوتيرة أبطأ كثيراً من التحويلات الوافدة إلى سائر المناطق الأخرى. وستؤدي التطورات الاقتصادية في منطقة اليورو وانخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى تباطؤ نمو التحويلات الوافدة إلى بلدان المغرب العربي على المدى القصير. وبشكل هبوط أسعار النفط وسياسات إحلال العمالة المحلية محل الأجنبية (السعودية) في السعودية بعض مخاطر الهبوط، في المدى المتوسط إلى الطويل، على التحويلات الوافدة إلى بلدان المشرق العربي (اليمن ومصر والأردن) التي تتلقى تدفقات كبيرة من التحويلات المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي (موجز الهجرة والتنمية 26).

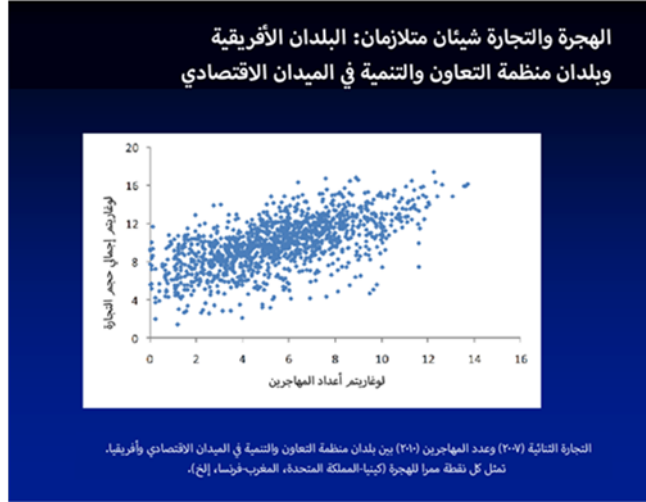
تمثل التحويلات، مع أهميتها، بُعداً ضيقاً للغاية لا يمكن النظر من خلاله إلى تأثير المغتربين في الخارج على التنمية وتخفيف حدة الفقر في بلدانهم الأصلية. وتم مؤخراً تحويل الاهتمام من تحليل تأثير هجرة أصحاب المهارات على أسواق العمل بالبلدان المرسل إلى تبني أجندة أوسع نطاقاً تراعي أيضاً القنوات التي يقوم المغتربون من خلالها بتعزيز التجارة والاستثمار والابتكار والحصول على التكنولوجيا. ويقوم العديد من البلدان المتقدمة والنامية بتوطيد علاقاتها مع مواطنيها المغتربين للاستفادة من هذه التحويلات. وبخلاف البلد الذي يعيش عدد صغير من مواطنيه في الخارج دون تواصل معهم، فإن البلد الذي يتواصل بشكل وثيق مع عدد كبير من مواطنيه المغتربين لا يمكنه فقط الاعتماد على مساعدتهم في الأوقات الصعبة التي يمر بها الوطن (عادةً تكون

التحويلات، على سبيل المثال، مصدرا مستقرا للنقد الأجنبي)، بل قد يستفيد أيضا من تأثير مضاعف في شكل تزايد الصلات التجارية والاستثمارية عندما تنجح الإصلاحات أو تتحسن الأوضاع.

تقدم الأدبيات الحديثة والمتزايدة بشأن المغتربين في الخارج شواهد كبيرة على أنهم يلعبون دورا مهما في تحقيق التكامل الدولي وتعزيز ريادة الأعمال (غاتاك وآخرون 2009؛ فيلبرماير وتوبال 2008؛ مورغينروث وأوبراين 2008؛ دولمان 2008؛ تاديسي ووايت 2011). وتزيد احتمالية استثمار الأفراد المغتربين في أوطانهم الأصلية، مقارنةً بالمستثمرين الأجانب، في ظل ضعف تطبيق القوانين المنظمة لأنشطة الأعمال وسوء نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة لأنهم يمتلكون عادةً معلومات أكبر عن بيئة أنشطة الأعمال والممارسات المحلية. وأظهرت إحدى الدراسات أن كبر أعداد المغتربين يرتبط ارتباطا كبيرا بارتفاع كثافة التجارة الثنائية بين البلد الأصلي وبلد المهجر (الشكل ا-ج) وأن هذا التأثير يكون أشد بروزا في حالة التجارة بالمنتجات غير المتجانسة أو المتباينة منه بالنسبة للمنتجات المتجانسة مثل السلع الأولية (راوخ وترينداد 2002). ويشير ذلك إلى أن إقامة صلات بالمغتربين يمكن أن تساعد في التغلب على تضارب المعلومات والحواجز غير الجمركية التي من المعروف أنها تلعب دورا كبيرا في إعاقة حركة التجارة. وعلى غرار ذلك، تبين وجود ارتباط كبير بين المغتربين في الخارج وكثافة تدفقات الاستثمارات الدولية وبوجه أخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية بدرجة أكبر من تدفقات حوافز الاستثمار (الأكثر تجانساً والأقل كثافة في المعلومات) (ليبلاغ 2010). علاوة على ذلك، حددت دراسات عديدة كبر أعداد المغتربين باعتباره المحدد الوحيد والأهم لتدفقات الهجرة الثنائية (كواريما وآخرون 2013)، مما يثبت أهمية الشبكات في الهجرة وتأثيرها التراكمي.

هناك العديد من القصص التي توضح أهمية المغتربين في المساعدة في تنمية الصناعات التصديرية وتؤيد نتائج الدراسات التجريبية المنهجية. وأهم صلات بالمغتربين من حيث تأثيرها على التجارة الدولية يمكن رؤيتها في حالة الصين حيث توجد جاليات كبيرة من مواطنيها المغتربين في مختلف أنحاء شرق آسيا والولايات المتحدة وبشكل متزايد في أفريقيا وأجزاء كبيرة من بلدان العالم النامية (راوخ وترينداد 2002). وتشير تقارير لمجلة الإيكونوميست إلى عدد من القصص المشابهة (الإيكونوميست 2011، 2013، 2015). فالنيجيريون المغتربون يشترون العديد من السلع المصنعة في بلدهم. ويستمتعون، على سبيل المثال، بالأفلام التي تنتجها نوليوود والأطعمة المعلبة المألوفة من بينها مكعبات توابل ماجي. وتحتوي الأطعمة المصنعة في نيجيريا على فول صويا مخمرة، وهو ما يذكرهم بأسلوب طهي قبائل الهوسا في شمال البلاد، وتُباع في محلات السوبر ماركت البريطانية (مجلة الإيكونوميست The Economist، 2015).

الشكل 1-ج: الهجرة والتجارة شيان متلازمان



المصدر: راثا وآخرون (2011) وهيرشمان وآخرون (2009).

يمكن للمغتربين في الخارج أن يكونوا بمثابة جسر للأجانب الذين يرغبون في القيام بأعمال تجارية في بلدان محددة. وأظهرت دراسة أجراها وليام كبير وفريترز فولي (2012) أن الشركات الأمريكية التي يعمل بها الكثير من الأمريكيين من أصول صينية يسهل عليها كثيراً إنشاء عمليات لها في الصين دون الحاجة إلى إقامة مشروع مشترك مع شركة محلية. وتُعد هونغ كونغ وسنغافورة، نظراً لوجود تجمعات كبيرة من الصينيين المغتربين في الخارج، أكبر مصدرين للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين. وبالرغم من أن معظم هذه الارتباطات نشأت تلقائياً، فإن الحكومة الصينية ومؤسسات الأعمال المملوكة للدولة ظلت باطراد تلعب دوراً نشطاً خلال السنوات الأخيرة في بناء روابط مع البلدان التي بها موارد طبيعية كبيرة مهمة بالنسبة للصين. وليس واضحاً ما إذا كان الصينيون المغتربون يلعبون دوراً كبيراً في بناء هذه الصلات الجديدة، لكن من المرجح أن إنشاء تجمعات جديدة من الصينيين حول بلدان العالم النامية من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ثنائي الاتجاه.

هناك أمثلة موثقة على الدور الذي يلعبه المغتربون في تنمية صناعات معينة في بلدانهم الأصلية، سواء بمساعدة الحكومة أو بدون مساعدتها. والمثال الذي يُستشهد به كثيراً هو تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية التي يعمل بها حالياً نحو 3.5 مليون شخص وتمثل نسبة كبيرة من صادرات الهند وتعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق المواهب والأموال والأفكار والاتصالات في الاتجاهين بين بنغالور والمغتربين الهنود في وادي السليكون وغيره من ممرات التكنولوجيا بالولايات المتحدة. وإحدى السمات اللافتة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند والصلات بمواطنيها المغتربين هي عدم وجود أي تدخل ذي أهمية من جانب الحكومة باستثناء التمويل العام لبعض المؤسسات التعليمية البارزة مثل المعهد الهندي للتكنولوجيا. وفي تايبان، يعود الفضل بدرجة كبيرة إلى موريس تشانغ، وهو مدير تنفيذي مغترب عائد من الولايات المتحدة، في إنشاء صناعة أشباه الموصلات في البلاد بمساعدة حكومية منتظمة. وهناك أمثلة أخرى على قيام الحكومة بلعب دور نشط ومن بينها تنمية صناعة الشعر المستعار في كوريا، وهو ما يرجع الفضل فيه بدرجة كبيرة إلى الروابط مع الكوريين المغتربين في الولايات المتحدة والإجراءات التدخلية الحكومية التي شجعت على ذلك.

قد حلل نولاند وبك (2007) ما إذا كان بمقدور الجاليات العربية في أمريكا الشمالية وأوروبا لعب دور مماثل لدور الآسيويين المغتربين في إنعاش الشرق الأوسط. وخُصص كلاهما إلى أنه سيصعب على البلدان العربية منافسة الهند أو الفلبين أو الصين فيما يتعلق بالعمالة فائقة المهارات والمتمتعة بمهارات إجادة اللغة الإنجليزية. وفي الواقع، تُعد الجالية العربية في أمريكا الشمالية صغيرة نسبياً ويتألف معظمها من مصريين ولبنانيين. ويحظى المغتربون في أوروبا الغربية بميزة نظراً لقربها من بلدانهم الأصلية، لكنهم يتمتعون عادةً بمهارات أقل. ولا يزال بمقدور مواطني المنطقة الشرق المغتربين في الخارج المساهمة "من خلال إتاحة فرص بالأسواق، وإقامة التعاون بين الشركات الأمريكية والأوروبية والشركات الشرق أوسطية والعربية، وإتاحة فرص للتوجيه والإرشاد، والمساعدة في إدارة الإستراتيجيات، والتزويد بمعلومات عن المعايير والتكنولوجيا والجودة التي ستساعد الشركات على المنافسة في الأسواق العالمية" (بلازا 2011). وهناك بعض الأمثلة في المنطقة يجب الاحتذاء بها. ويُقال إن أحد الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها شركة بومباردييه الكندية مؤخراً لإنتاج قطع غيار الطائرات في المغرب، بتسهيلات وتشجيع من الحكومة، يرجع بقدر كبير إلى اتصالات أجراها مواطن مغربي مغترب يشغل منصباً رفيعاً في السلم الوظيفي بشركة بوينغ (وول ستريت جورنال 2012). وبالتالي، يمكن للعلاقات الشخصية أن تسهّل ممارسة أنشطة الأعمال عالمياً (الإطار 1-أ).

الإطار 1-أ: للعلاقات الشخصية يمكن أن تسهّل ممارسة أنشطة الأعمال عالمياً

يدير تشايك أوبيديجو مصنعا في إينوغو بنيجيريا لإنتاج الصابون و سلع منزلية أخرى. ويحتاج أوبيديجو إلى ماكينات لخلط زيت النخيل وبعض المواد الكيميائية مع الصابون وتقطيعه إلى قطع وتعبئته في عبوات بلاستيكية. ويقول أوبيديجو إنه يشتري معدات صينية لأنها وإن كانت ليست بجودة المعدات الأوروبية لكنها أرخص بكثير. إلا أنه يصعب على أية شركة نيجيرية القيام بأعمال تجارية في الصين. ولا يتحدث السيد/ أوبيديجو اللغة الصينية ولا يمكنه السفر جواً إلى النصف الآخر من العالم في كل مرة يريد فيها شراء آلة جديدة لإنتاج الصابون. والأسوأ من ذلك هو أنه إذا وقع مكروه، فلن تقدم الحكومة الصينية أو النيجيرية على الأرجح الكثير من المساعدة.

ورغم ذلك، فإن شركة السيد/ أوبيديجو، (هارديز ودروميداز Hardis and Dromedas)، تسيير بشكل جيد بمساعدة وسطاء من المغتربين الأفارقة. وعندما يرغب في فحص آلة رآها على شبكة الإنترنت، فإنه يطلب من وكيل ينتمي لقبيلته، وهي قبيلة الإيغبو، يعيش في الصين أن يأتي ويفحصها. وقد التقى بالعديد من هؤلاء الأشخاص في المعارض التجارية. ويضيف أوبيديجو ضاحكاً "عندما تسمع أشخاصاً يتحدثون لغة الإيغبو خارج نيجيريا، فيجب عليك الذهاب إليهم وتحيتهم".

فهو يثق فيهم جزئياً لأنهم عشيرته، لكن بدرجة أكبر لأن أي وسيط من قبيلة الإيغبو في قوانغونغ يحتاج إلى الحفاظ على سمعة طيبة. وإذا غش أحد الوسطاء فرداً من قبيلة الإيغبو، فإن بقية الأفراد ممن يشترون آلات في قوانغونغ سيعرفون بذلك خلال وقت قصير. فالأخبار تنتقل بسرعة في أوساط المغتربين.

وتشهد شركة هارديز ودروميداز ازدهاراً، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى علاقات السيد/ أوبيديجو مع المغتربين. ويعمل بهذه الشركة 300 موظف وتبيع منتجات بقيمة تبلغ نحو 300 مليون نايرا (ما يعادل مليوني دولار) سنوياً، كما أنها الوحيدة ضمن شركات أفريقية عديدة تستخدم المهاجرين كأعين وأذان لها في البلاد البعيدة. وقد زاد عدد الأفارقة الذين يعيشون في الصين من لا

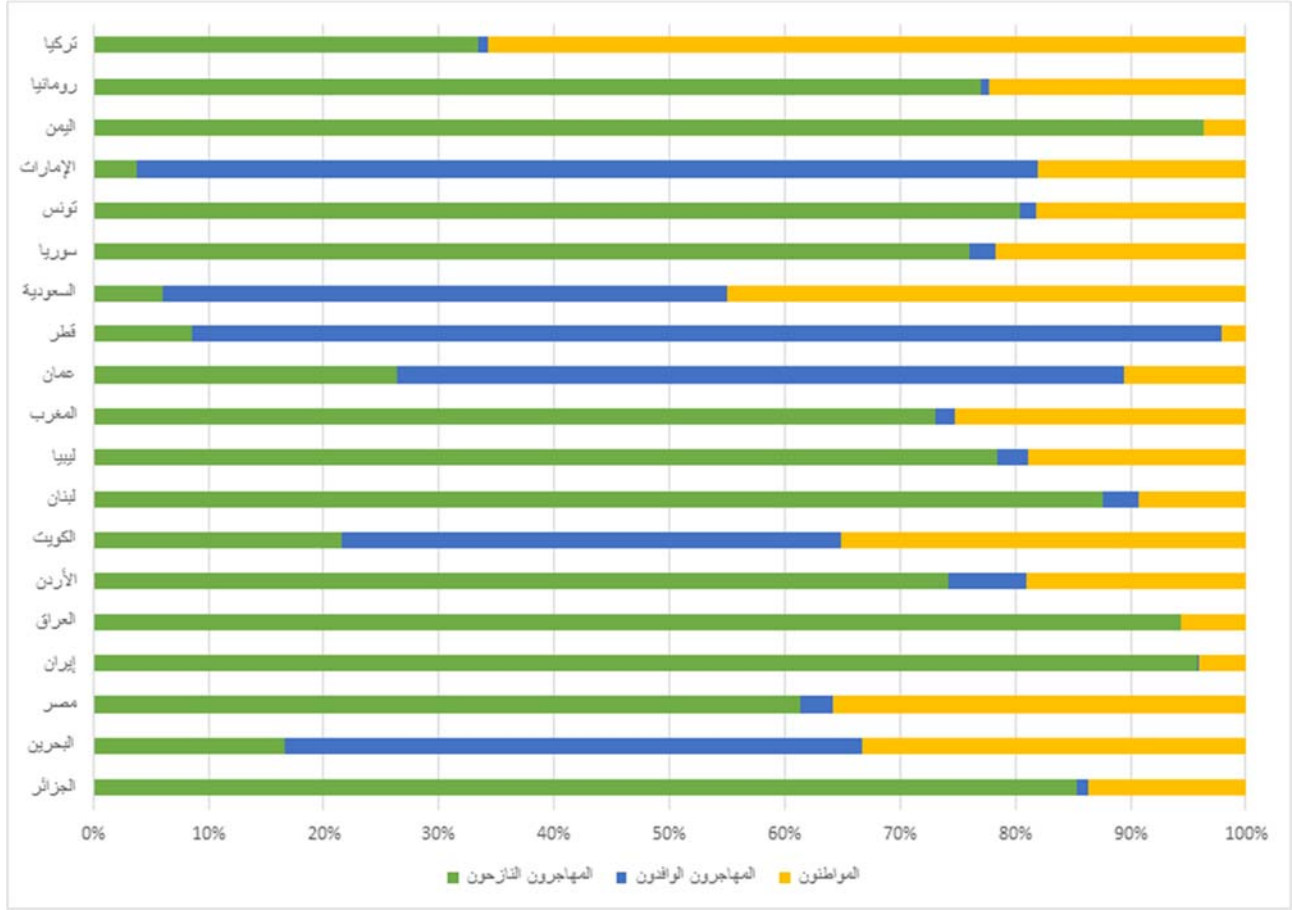
شيء تقريباً قبل عشرين عاماً ليصل إلى عشرات الآلاف الآن. وتضم منطقة غوانغجو حالياً الكثير من التجار الأفارقة لدرجة أن سكانها المحليين يطلقون عليها اسم تشياو-كه-لي تشنغ (مدينة الشيكولاتة).

المصدر: مجلة الإيكونوميست، 2011.

المغتربون مصدر مهم لنقل المعارف. يتناول ريكاردو هوسمان بإسهاب هذه الفكرة المتعلقة بما تحويه العقول من معرفة تقنية وينصح البلدان النامية بالتركيز على اجتذاب هذه العقول، بدلاً من إقامة الحواجز أمام هجرة أصحاب المهارات. وتنتقل المعارف مع انتقال الأشخاص (هوسمان 2015). وقد اعتمد التحول السريع إلى التصنيع في شرق آسيا اعتماداً كبيراً على الجاليات الصينية النشطة اقتصادياً في الخارج. وحدث مثل ذلك مع الهند حيث ازدهرت صناعاتها عالية التكنولوجيا بفضل إقامة علاقات مستدامة مع المهاجرين الهنود بل وحتى المغتربين العائدين. وقد يمكن المغتربون أيضاً الشركات في بلدانهم الأصلية من الحصول على التكنولوجيا والمهارات من خلال النقابات المهنية، وانتداب المغتربين أصحاب المهارات في بلدانهم الأصلية، والتعليم عن بُعد، وعودة المهاجرين بعد صقل مهاراتهم. علاوة على ذلك، تؤدي الهجرة إلى رفع مستوى المهارات محلياً لأن الأمل في الحصول على وظيفة ذات راتب جيد وظروف عمل ملائمة في الخارج يشجع المواطنين على الالتحاق بالمدارس المهنية.

يمكن قياس قوة عقول المغتربين في الخارج من خلال مؤشر يقارن بين عدد براءات الاختراع العلمية والفنية التي يسجلها المهاجرون وتلك التي يسجلها المقيمون داخل البلاد. ومن خلال هذا المقياس، تضم بريطانيا وكندا والصين وألمانيا والهند المغتربين الأكثر نبوغاً، وإن كان المهاجرون المنحدرون من بلدان أفريقية مثل غانا ونيجيريا هم الأكثر براعة مقارنةً بالسكان في أوطانهم. وفي الفترة بين عامي 2007 و 2012، سجل المغتربون أكثر من تسعة أعشار براءات الاختراع التي طُلب تسجيلها من أشخاص مولودين في تلك البلدان. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقف المهاجرون وراء معظم براءات الاختراع التي يُطلب تسجيلها من مواطني المنطقة. فعلى سبيل المثال، في المغرب سجل المغتربون في الأصل نحو ثلاثة أرباع براءات الاختراع المسجلة بين عامي 2001 و 2010 و عددها 844 براءة اختراع، مقارنةً بنسبة 80% في تونس (من مجموع 743 براءة اختراع)، و 77% في رومانيا (من مجموع 3360 براءة اختراع) (الشكل 1-د). ومع ذلك، كان المواطنون الأتراك المقيمون في بلدهم مسؤولين عن ثلثي براءات الاختراع المسجلة خلال الفترة نفسها، مما يدل على زيادة القدرات البشرية محلياً. وتجذب البلدان الغنية بالنفط في المنطقة الكثير من المهاجرين الوافدين من ذوي المهارات المنخفضة والمؤهلات العلمية العليا، وهو ما يؤدي إلى تسجيل المهاجرين الوافدين لنسبة كبيرة من براءات الاختراع في هذه البلدان.

الشكل 1-د: نسبة براءات الاختراع التي يسجلها المهاجرون النازحون والمهاجرون الوافدون والمواطنون



المصدر: المؤلفون باستخدام بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تساعد الروابط مع المغتربين في التعاون بين مؤسسات الأعمال والعلماء. وبتحليل بيانات الشركات الأمريكية عن طلبات تسجيل براءات الاختراع، توصل فولبي وكبير (2012) إلى أن الزيادة في نسبة ابتكارات الشركات التي يقوم بها مخترعون من أصل عرقي معين ترتبط بالزيادة في الأنشطة التابعة للشركات في البلدان المرتبطة بهذا الأصل العرقي. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح المبتكرون من أصول عرقية للشركات الأمريكية بإنشاء شركات تابعة جديدة في الخارج بدون مساندة شركاء محليين لتكوين مشروع مشترك. وتوصلت دراسة أجرتها الجمعية الملكية (2011) إلى أن التعاون العلمي عبر الحدود أصبح أكثر شيوعاً، وأنه يشمل علماء لديهم روابط مع المغتربين بشكل غير متناسب، وأنه يبدو أن ذلك يؤدي إلى تحسين البحث العلمي (باستخدام عدد المرات التي يُشار فيها إلى البحوث كمقياس تقريبي). فالورقة البحثية الصينية التي يشارك في إعدادها عالم من أمريكا يُشار إليها ثلاث مرات في الغالب كورقة أعدت في الصين فقط.

ثانيا. استقصاء مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين والتواصل معهم

يستند هذا التحليل بالأساس إلى معلومات وبيانات تم جمعها من 827 إجابة صحيحة (من أصل حوالي ألف إجابة) على استقصاء أُجري عبر الإنترنت وكذلك من مناقشات مجموعات التركيز مع مجموعات مختارة من المغتربين (انظر المرفق للاطلاع على المنهجية). ويُعد هذا أكبر استقصاء تم إجراؤه عن مواطني المنطقة المغتربين في الخارج. وكان هذا الاستقصاء متاحا على شبكة الإنترنت لمدة تسعة أشهر اعتباراً من مايو/أيار 2014 إلى مارس/آذار 2015. وكان الهدف منه هو الوصول إلى طائفة متنوعة من مواطني المنطقة المغتربين (من حيث الموقع الجغرافي، السن، نوع الجنس، المهنة، الدخل). وتم تأييد هذا التحليل بإجراء مناقشات مركزة ومباشرة وأكثر تنظيمياً مع ما يزيد على 150 فرداً من المغتربين واستطلاع الآراء من خلال إجراء مقابلات فردية مع 40 من قادة قطاع الأعمال وقادة الرأي من بلدان المنطقة الذين يعيش معظمهم في الولايات المتحدة وفرنسا.

تم توزيع الاستقصاء على الإنترنت على نطاق واسع من خلال أدوات إلكترونية تحظى بشعبية مثل فيسبوك وتويتر ولينكد إن والحسابات المهنية (مثل حسابات البنك الدولي، مركز التكامل المتوسطي) والشخصية (أفراد فريق العمل والزملاء والأصدقاء والعائلة) والقوائم البريدية المستهدفة للرسائل الإخبارية للمغتربين والجمعيات والمؤسسات المختلفة مثل السفارات وشركاء التنمية المعنيين بقضايا المغتربين. وعلى سبيل المثال، اتصل فريق العمل بالسفارتين اللبنانية والتونسية في الولايات المتحدة ومكاتب المنظمة الدولية للهجرة في الرباط والقاهرة وتونس وبعض الجامعات (مثل الجامعة اللبنانية في نيويورك) والجمعيات مثل الجمعية الدولية للشباب الجزائري. وبناءً على هذه التجربة، كانت القناتان الأكثر فاعلية هما: الاتصالات الشخصية لأن الأشخاص يجيبون على الأرجح على الاستبيانات عندما تتعلق بالمؤلف أو المرسل إلى حد ما، والقناتات المختارة التي يتم الوصول إليها من خلال حكوماتها المركزية.

تختلف هذه الدراسة أيضاً في نطاقها عن الدراسات الأخرى عن المغتربين. فمعظم هذه الدراسات تركز على استطلاع آراء المغتربين بشأن مجال معين، مثل أداة محددة للاستثمار، بينما صُمم هذا التحليل لاستقصاء طبيعة المشاركة الاقتصادية التي يرغب فيها مواطنو المنطقة المغتربون. واعتمدت الدراسة منظورا أوسع نطاقاً واستطلعت آراء المغتربين الذين يعيشون في الخارج عن مدى اهتمامهم بالمساهمة في مساعدة بلدانهم الأصلية على اللحاق بركب العولمة من خلال ثلاث قنوات أساسية: الاستثمار والتجارة ونقل المهارات. وجمعت الدراسة أيضاً معلومات عن تصوراتهم بشأن أهم المعوقات في بيئة أنشطة الأعمال واتفاقيات التجارة الحرة ودور الحكومات والمؤسسات الإنمائية تجاه المغتربين.

ألفت نتائج هذه المشاورات واسعة النطاق الضوء على مشاركة مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين في مرحلة حرجة- مرحلة ما بعد الربيع العربي- حيث ظهر وضع اجتماعي وسياسي جديد في الكثير من بلدان المنطقة. ومع تحول بعض البلدان من الأنظمة الديكتاتورية إلى الأنظمة الديمقراطية، أُفسح المجال لزيادة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة ومن بينهم المغتربون في الخارج. ولذلك، فإن محور التركيز هذا يرصد التصورات تجاه اقتصادات البلدان الأصلية والدور الذي يمكن أن يلعبه المغتربون.

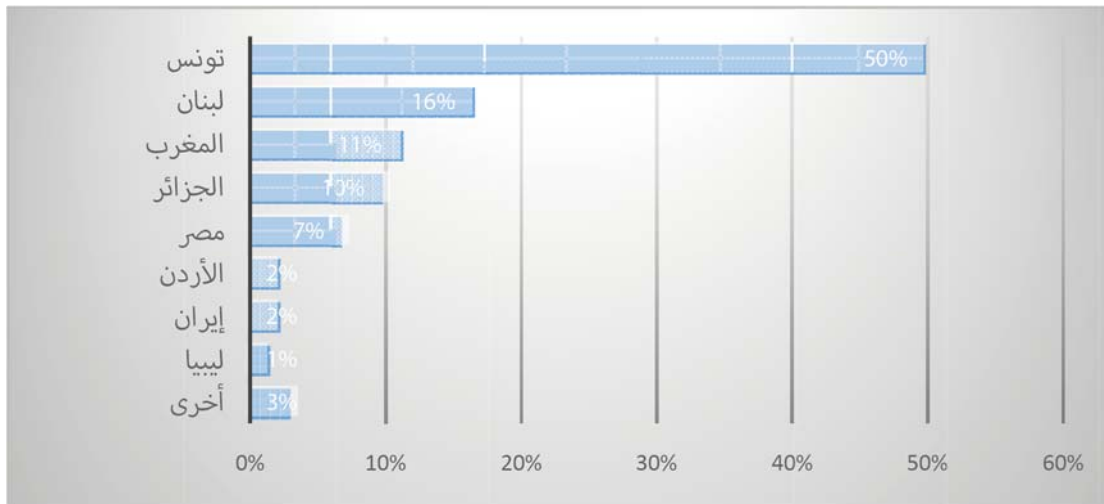
يجب مراعاة بعض المحاذير المرتبطة بالدراسة قبل تقديم تفسير النتائج. فالجوانب الفنية في الأسئلة ربما كانت عائقاً أمام بعض المشاركين في الاستقصاء الذين لم تكن لديهم الخلفية اللازمة لفهم التنمية الاقتصادية أو أدوات الاستثمار بشكل كامل، وربما

دفعت بعضهم إلى عدم إكمال الاستقصاء. وبالمثل، ربما أدى طول الاستقصاء إلى محدودية العينة. وأخيراً، فإن الأشخاص الذين أجابوا على الاستقصاء كانوا على الأرجح مشاركين أو مهتمين بالتنمية الاقتصادية في بلدانهم الأصلية والذين ربما أبدوا تحيزاً تجاه المزيد من المشاركة والمزيد من السلوكيات التجارية والاستثمارية. وفي الوقت ذاته، يمثل هؤلاء الأشخاص الفئة الحقيقية المستهدفة من بين المغتربين لتحقيق التنمية. فهم بمقدورهم المساعدة في فهم كيفية الاستفادة من مواردهم ووقتهم ومهاراتهم. وبالنسبة للسؤال المتعلق بالمشاركة والذي يوضح أهمية المشاركة بالأموال والوقت والمعارف مع البلدان الأصلية، فإنه يصعب القول بما إذا كان المشاركون في الاستقصاء قد بالغوا في إبداء رغبتهم في الاستثمار وأهمية العطاء للوطن وخلافه من أجل الالتزام بالأعراف الاجتماعية (الانحياز للمقبول اجتماعياً).

السمات العامة للمشاركين في استقصاء المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سبعون في المائة من المشاركين في الاستقصاء كانوا من بلدان المغرب العربي، مع وجود نسبة كبيرة من التونسيين الذين يعيشون في الخارج (الشكل 2-أ). وكان معظم الباقيين من لبنان ومصر. ولم يشارك سوى عدد قليل من دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. وحرص التونسيون بشكل خاص على المشاركة في مناقشات مجموعات التركيز. ويمكن أن تُعزى هذه المشاركة النشطة في عمومها إلى التحول الديمقراطي في تونس وزيادة حرية التعبير، وهي أحد مكاسب الربيع العربي الرئيسية. وفي ظل حكم الرئيس بن علي، كان يفضل بعض المغتربين البقاء بعيداً لتجنب الارتباط بالنظام الحاكم أو ملاحقته. وتُذكر ذلك تحديداً أثناء مناقشة مجموعات التركيز، حيث أعرب معظم المشاركين عن حرصهم على المساهمة بنشاط في التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تونس.

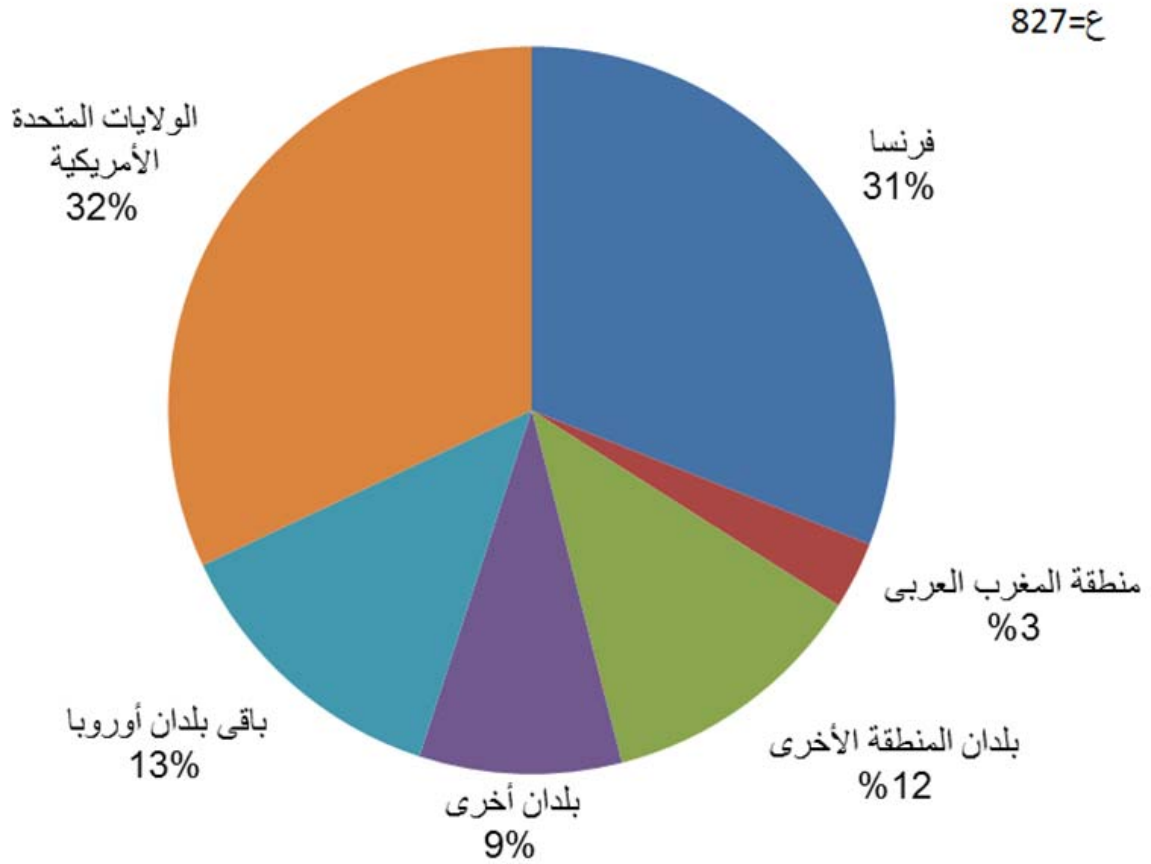
الشكل 2-أ: معظم المشاركين في الاستقصاء كانوا من بلدان المغرب العربي



يقيم معظم المشاركين في الاستقصاء في فرنسا أو الولايات المتحدة، حيث يقيم في كل منهما ثلث المشاركين. ويعيش خمسة عشر في المائة في المنطقة خارج بلدانهم الأصلية، وثلاثة في المائة في بلدان المغرب العربي (الشكل 2-ب). وكان معظمهم تونسيين (41%) ومغاربة (17%). وتألقت العينة بشكل عام من المهنيين الشباب (63% في الفئة العمرية 25-44 عاماً)،

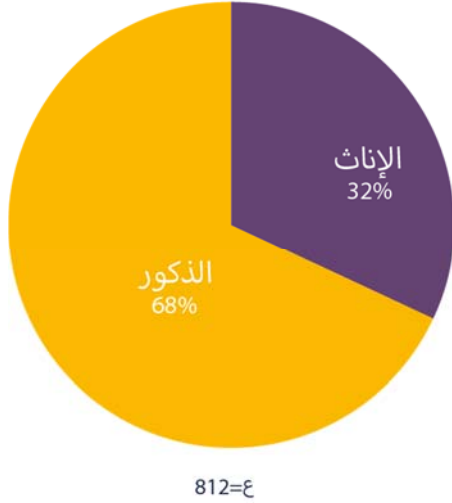
حيث شكل "الجيل التالي من المغتربين" (25-34 عاماً) ثلث المشاركين في الاستقصاء (الشكل 2-ج). وكان ثلثا المشاركين من الرجال (الشكل 2-د)، فيما تكون نسبة تمثيل النساء أعلى كثيراً في معظم الاستقصاءات لأنهن يكن عادةً أكثر رغبة من الرجال في الإجابة على الاستبيانات.

الشكل 2-ب: معظم المشاركين في الاستقصاء يقيمون في فرنسا والولايات المتحدة

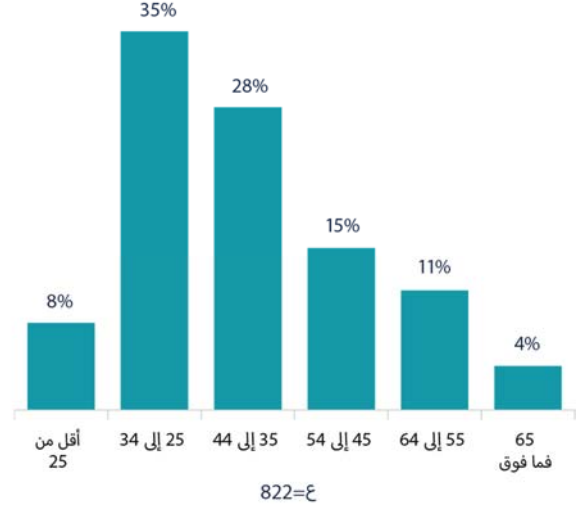


الشكل 2-ج و 2-د: سمات مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين من حيث العمر ونوع الجنس

2-د: معظمهم ذكور



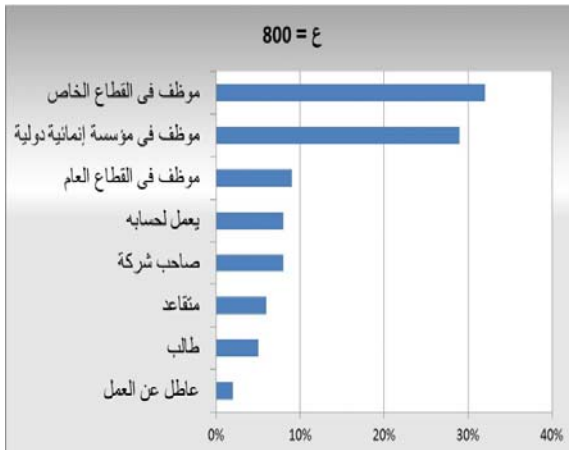
2-ج: معظمهم من المهنيين الشباب



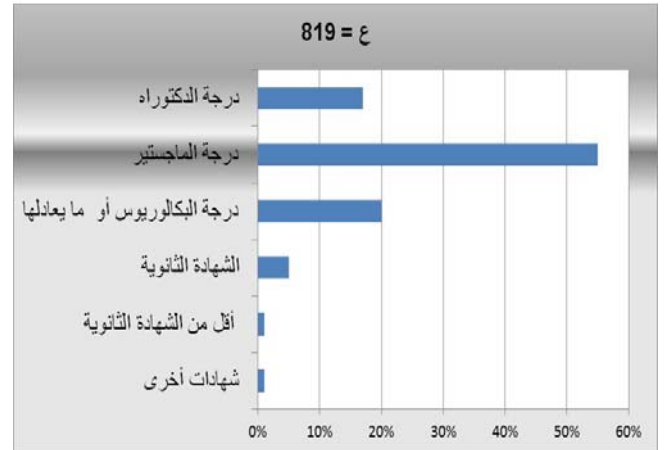
كان معظم المشاركين في الاستقصاء على درجة جيدة من التعليم، حيث يحمل 72% منهم درجة الماجستير على الأقل أو ما يعادلها (الشكل 2-هـ). وكان معظمهم يعمل في القطاع الخاص (32%) وفي مؤسسات إنمائية دولية (29%) (الشكل 2-و). وتشابهت النتائج مع تلك الخاصة ببرنامج دياميد (مرجع) والتي أظهرت أن أكثر من 66% من العينة كانوا من ذوي المؤهلات العليا (حاصلون على درجة الماجستير على الأقل).

الشكل 2-هـ و 2-و: سمات المشاركين في الاستقصاء من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين: التعليم والوظائف

2-و: يعملون في القطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية



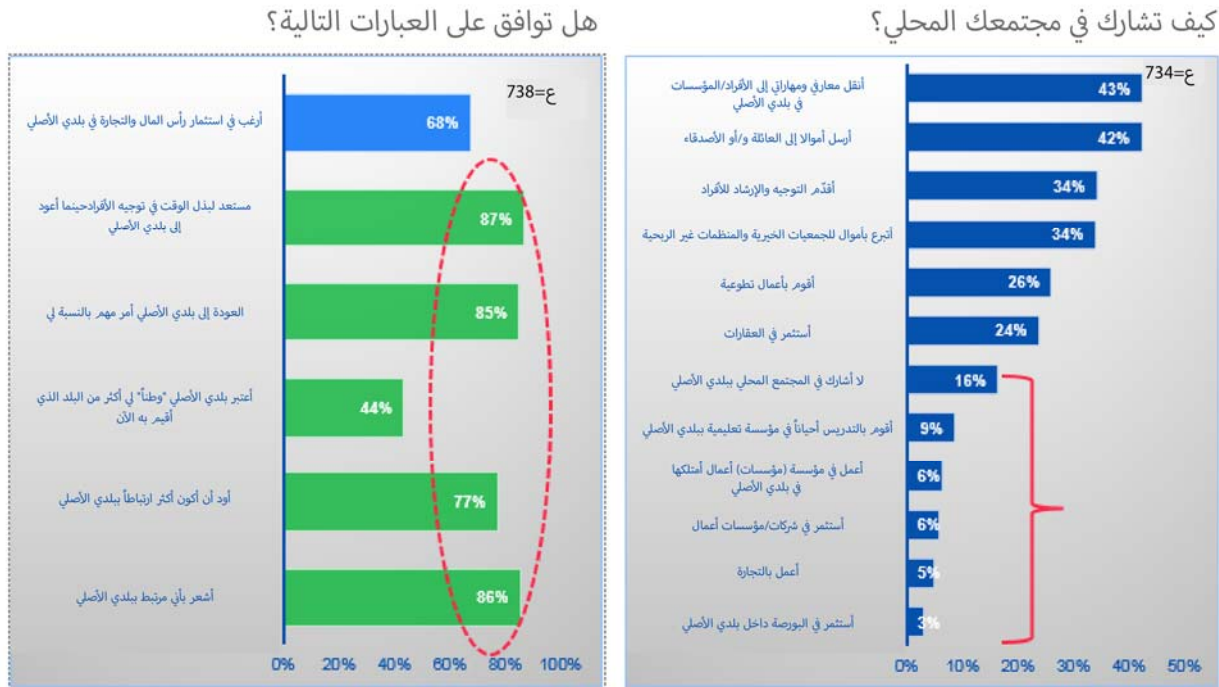
2-هـ: معظمهم متعلمون



ثالثاً. مشاركة مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين

كانت الرسالة الغالبة هي أن مواطني المنطقة المغتربين يريدون مساعدة وطنهم الأصلي ومواصلة التواصل معه، لاسيما مسقط رؤوسهم. فقد رد 85% ممن شملهم الاستقصاء رداً إيجابياً على عبارة "العطاء لوطني مهم لي" (الشكل 3-أ). وأعرب من انضموا إلى اجتماعات مجموعات التركيز عن الشعور نفسه بحماسة وإصرار كبيرين. ولم يتم السؤال عن الرغبة أو عدم الرغبة في المشاركة، بل عن كقيمتها. ومن بين المشاركين في الاستقصاء، كان الرجال أكثر ميلاً للمشاركة والتكامل والرغبة في العطاء، فيما كان النساء يشعرن بارتباط أكبر تجاه وطنهن. وخلال مناقشات مجموعات التركيز، كان الارتباط بمسقط الرأس واضحاً. وارتبطت الرغبة في العطاء والمساعدة بشكل واضح بالرغبة في مساعدة الأسرة والأصدقاء في مسقط الرأس أكثر من مساعدة البلد الأصلي، وهو ما يوحي بقدر أكبر من التجرد ويعكس مشاعر وطنية. ويدعو المغتربون إلى تطبيق اللامركزية في السياسات. ويجب أن تستهدف الأجهزة الحكومية المحلية الأفراد المغتربين الذين ينحدرون من المدن التابعة لها.

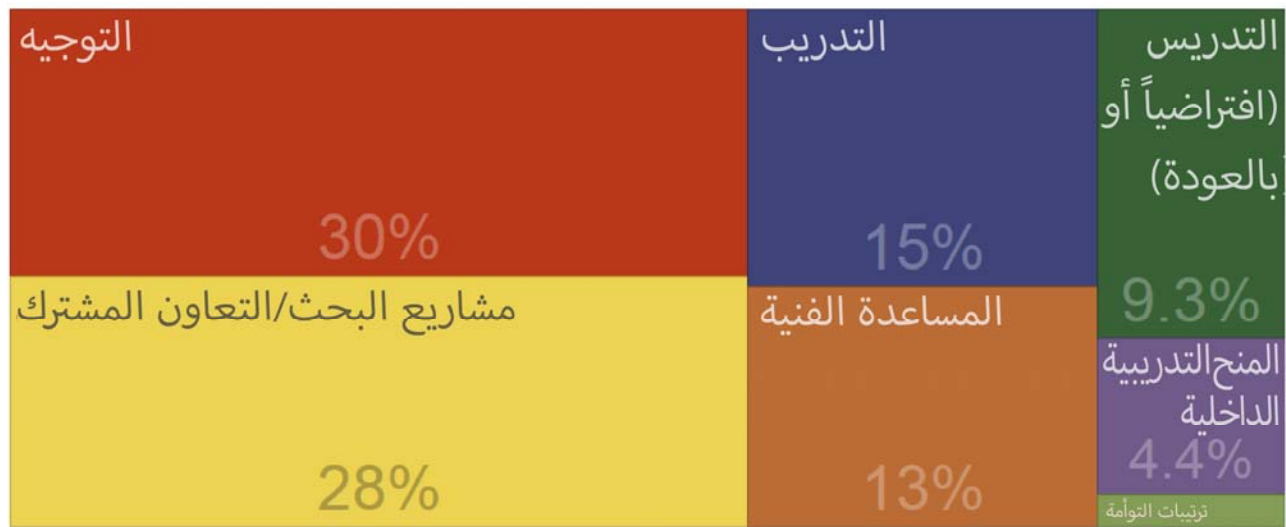
الشكل 3-أ: مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون يشعرون بارتباط قوي تجاه أوطانهم



ومعظم مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يعيشون في الخارج على استعداد للاستثمار في الوقت المناسب لتبادل المعارف وبناء المهارات الحياتية في أرض الوطن وإرسال التحويلات. فهم يشعرون أن هناك فجوة مهمة في الأخلاقيات وثقافة ريادة الأعمال بين المغتربين والمهنيين ورواد الأعمال المحليين. وهم يواجهون أيضاً مشكلة في التكيف مع ممارسات الأعمال والأعراف الثقافية السائدة في أوطانهم رغم أن هذا الشعور تُرجم إلى رغبة أقوى في المشاركة من خلال تبادل معارفهم وخبراتهم مع أبناء وطنهم لتنمية المهارات الحياتية والثقة بالنفس وبناء روح الفريق. وعندما سُئل مواطنو المنطقة المغتربون عن ترتيب ثلاث طرق للمشاركة، ذكروا إرشاد وتوجيه الأفراد (34%) والعمل التطوعي (26%) والتبرع بالأموال للجمعيات الخيرية (34%). وجاءت خيارات الاستثمار متأخرة كثيراً في الترتيب لكونها تتعلق بالملكية أو أنشطة الأعمال.

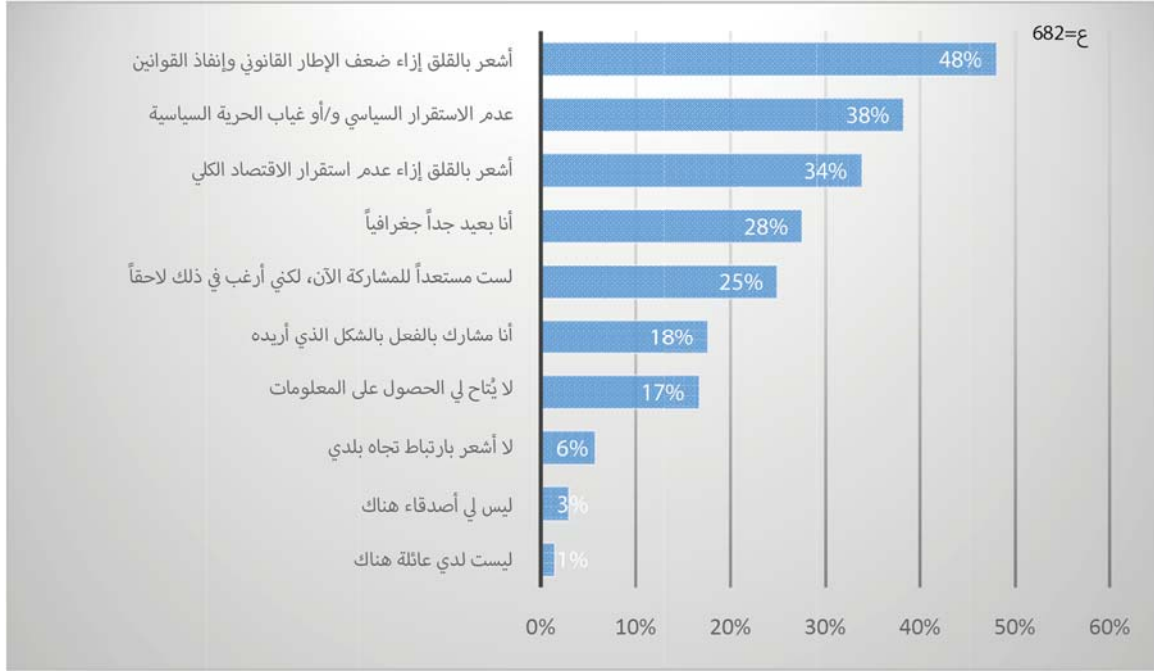
لا تعكس التطلعات السلوكيات الفعلية بشكل كامل. فلم يعلن سوى ثلث المشاركين في الاستقصاء أنهم مشاركون في نشاط لنقل المهارات (الشكل 3-ب). ومن بين هؤلاء، شارك 61% في أنشطة للإرشاد والتوجيه، و 57% في إجراء بحوث مشتركة، و 30% في أنشطة للتدريب. وبالإضافة إلى الرغبة في الالتزام بالأعراف الاجتماعية أو الظهور بمظهر جيد (الانحياز للمقبول اجتماعياً)، هناك بعض العقبات التي يمكن أن تفسر هذه المشاركة الفاترة. ويمثل ضيق الوقت العقبة الرئيسية حيث ذكر في 45% من الحالات، فيما لم يشير سوى 27% من المشاركين في الاستقصاء إلى الخيارات الأخرى الواردة في السؤال (نقص المعلومات، المتطلبات التنظيمية).

الشكل 3-ب: أنشطة نقل المعارف



هناك رغبة قوية في المشاركة رغم المخاوف من ضعف الإطار القانوني وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصاد الكلي وعدم الثقة في الحكومات والمؤسسات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 3-ج). وغالباً ما يختار المغتربون العيش في الخارج هرباً من سوء نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة ونقص الفرص الاقتصادية ونظم الحكم الاستبدادية وسعيًا للحصول على الحرية في ريادة الأعمال والشفافية. وهم ينتقدون عادةً الحكومات في أوطانهم رغم أنهم يشعرون أيضاً بأن عليهم دوراً يجب تأديته لتخفيف حدة فشل الدولة. كما أنهم يتحملون مسؤولية إلهام أبناء وطنهم ومواصلة جلب أفكار وفرص جديدة لهم. وسيؤثر عدم الثقة في المؤسسات على طبيعة مشاركة المغتربين.

الشكل 3-ج: عدم الثقة في السياسات والمؤسسات الحكومية



تبيّن أن أهم عامل يدفع المغتربين إلى المشاركة هو الشعور بالانتماء للوطن. وعندما تم السؤال عن الإصلاح الذي من شأنه زيادة مشاركتهم في بلدانهم الأصلية، كان هناك شبه إجماع من المشاركين في مجموعات التركيز على رغبتهم في أن تشعرهم حكوماتهم بأنهم شركاء وأطراف فاعلة يمكنهم المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي بطرق غير التحويلات. وجاء أكثر الأمثلة إثارة للدهشة من أفراد من اللبنانيين المغتربين حيث قالوا إن إعطاء الحق للامهات اللبنانيات المتزوجات من أجنبي في نقل الجنسية اللبنانية إلى أولادهن من شأنه أن يحدث فرقا. وأشار آخرون إلى الحق في التصويت باعتباره وسيلة مهمة لمشاركة المغتربين.

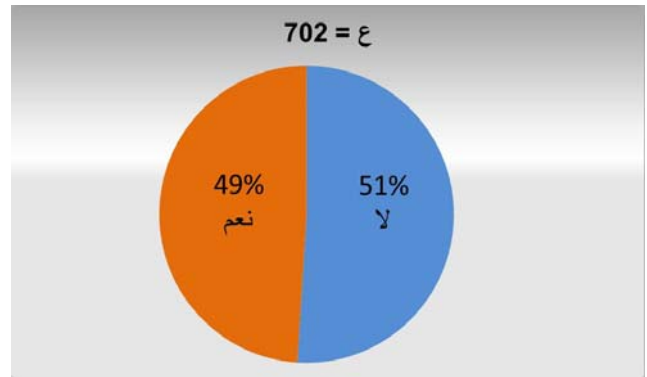
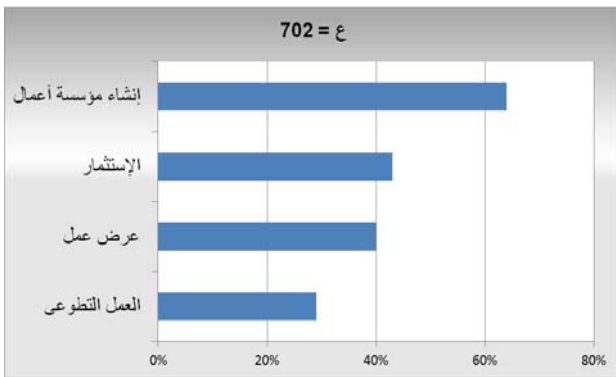
تأثير الربيع العربي

لم يوافق سوى ربع المشاركين في الاستقصاء على أن أحداث الربيع العربي أدت إلى زيادة الاهتمام بلعب دور أكبر في تنمية أوطانهم. وأفتراض أن الأنظمة الاستبدادية خلفت مساحة محدودة للمجتمع المدني، بما في ذلك تقييد دور المغتربين في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، سعى الكثير من المغتربين إلى التطور مهنيّاً في الخارج والاحتفاظ بروابط محدودة مع أوطانهم لتجنب التعرّض للممارسات الفاسدة والإجراءات البيروقراطية أو الملاحقة من النظام الحاكم. وأفاد غالبية المشاركين في الاستقصاء بأن الربيع العربي لم يؤثر مطلقاً على اهتمامهم، فيما أشار 15% إلى تراجع مستوى اهتمامهم.

وقام قرابة نصف المشاركين في الاستقصاء بالتفكير في العودة إلى أوطانهم للاستفادة من فرص الأعمال بعد أحداث الربيع العربي (الشكل 3-د). وبشكل عام، فإن ممارسة نشاط تجاري أو إجراء استثمار مباشر (218 و 148 حالة في الخيارات الأربعة المطروحة) كانا الدافعين الرئيسيين في مقابل الحصول على وظيفة، وهو أمر طبيعي في ظل ارتفاع معدلات البطالة السائد في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 3-هـ).

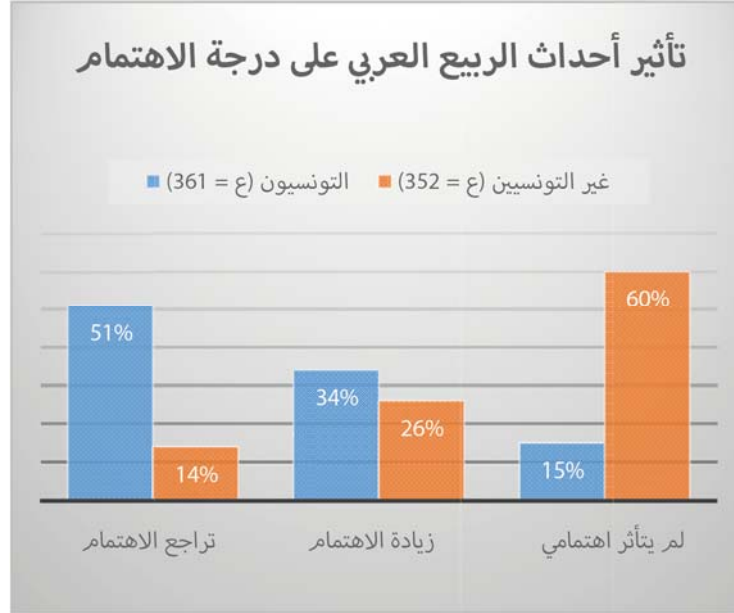
الشكل 3-د و 3-هـ: تأثير أحداث الربيع العربي على الرغبة في العودة إلى الوطن

3-د: النصف راغبون في العودة بعد أحداث الربيع العربي 3-هـ: ممارسة نشاط تجاري هي الفرصة التي يتم التفكير فيها على الأرجح



أثرت أحداث الربيع العربي على التونسيين بدرجة أكبر من غيرهم، وإن أشار معظم المشاركين في الاستقصاء إلى أن هذه الأحداث قللت من اهتمامهم بأوطانهم. وتتعارض هذه النتائج مع الشعور الذي أعرب عنه التونسيون المغتربون خلال اجتماعات مجموعات التركيز وكذلك حرصهم على المشاركة في هذه الاجتماعات (الشكل 3-و). فعلى سبيل المثال، لا تعكس النتائج عدد المبادرات الجديدة المتعلقة بالمغتربين التي ظهرت منذ عام 2011. كما أفاد أفراد من التونسيين المغتربين بأنهم زادوا من تحويلاتهم بدرجة كبيرة بعد أحداث الربيع العربي. وبالإضافة إلى ذلك، تهتم كبرى الشركات الوطنية ومتعددة الجنسيات التي مقرها في تونس اهتماما كبيرا باجتذاب التونسيين المغتربين ذوي المهارات للعودة إلى الوطن ووضعت مبادرات لمناصرة المغتربين. وقد عاد عدد من المغتربين أيضاً إلى تونس ويرأسون شركات كبيرة مثل أوريدو وأي بي إم وسيسكو وأورانج وإس تي.

الشكل 3-و: التأثير المتناقض لأحداث الربيع العربي على التونسيين



دور جمعيات المغتربين

ذكر 28% فقط من المشاركين في الاستقصاء أنهم ينتمون إلى إحدى جمعيات المغتربين. والرغبة في المشاركة من جانب مواطني المنطقة المغتربين لا تنعكس على مستوى الجمعيات نظرا لأنه يسود عدم الثقة أيضا. ويتعارض ذلك بشكل حاد مع الدراسة الخاصة بالمغتربين في منطقة البحر الكاريبي، حيث أفاد 61% منهم بأنهم أعضاء ناشطون في منظمات مجتمعية. لكن مازالت هناك نسبة كبيرة من المشاركين في الاستقصاء (79%) تطلع بانتظام على ما يجري في بلدانهم الأصلية، لاسيما من خلال الإنترنت (60%). وينخفض مستوى الثقة في هذه الشبكات، فمن أجريت مقابلات معهم ينتقدونها غالبا باعتبارها فاسدة سياسيا.

رغم ذلك، يهدف عدد كبير من جمعيات المغتربين إلى تعزيز الروابط المجتمعية مع من يعيشون في الخارج بالإضافة إلى تقديم مساعدة جماعية للبلدان الأصلية. وتعمل بعض جمعيات المغتربين بشكل وثيق مع الحكومة، لكن معظمها لا تقوم بذلك وتجري اتصالاتها بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية أو المدارس والمستشفيات. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة مقرها في الولايات المتحدة وتضم 380 لبنانيا متخصصين في مجال التكنولوجيا المتقدمة على نقل المعرفة التقنية من وادي السليكون إلى لبنان، وتشجيع إنشاء شركات جديدة هناك، وتسهيل الهجرة الدورية للخبراء اللبنانيين في التكنولوجيا المتقدمة مع الولايات المتحدة. وتعمل جمعية للتونسيين المتواجدين في الولايات المتحدة، وهي جمعية الشبان المهنيين التونسيين الأمريكيين التي أنشئت بعد عام 2011، على مساندة البلاد خلال مرحلتها الانتقالية حيث تهدف إلى تشجيع السياحة في تونس وتصدير منتجاتها الحرفية. وتُساند هذه الجمعية بواسطة برنامج للسفارة الأمريكية وتعمل مع الحكومة التونسية. ورغم أن هذه المنظمات تظهر مدى عمق حسن النية والاهتمام بالمغتربين وربما توفر إلى حد ما الإطار لاستثمار غير مسبوق، فإنه يمكن تحسين تأثيرها بدرجة كبيرة من خلال

التعاون بشكل أكثر منهجية مع الحكومات واجتذاب المزيد من المساندة من وكالات المعونة والمؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة أو البنك الدولي.

بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) لديها شبكة تضم قرابة مائة جمعية يزيد أعضاؤها على مائتي ألف عضو،¹ من بينها جمعيات قطرية وإقليمية.² وأكثر من نصف شبكات المغتربين المهنية المحددة هي شبكات تجارية أو تضم طلابا وطلابا سابقين وخريجي كليات راقية. وبخلاف الشبكات المغربية والتونسية، تبدو الشبكات المهنية للمغتربين الجزائريين أقل تنظيماً لأنهم أكثر تفككا. علاوة على ذلك، يكون الجزائريون أكثر اندماجا في فرنسا ولا يعرفون أنفسهم في الغالب على أنهم جزائريون مغتربون بل مواطنون يحملون الجنسيتين الجزائرية والفرنسية. ونتيجة لذلك، لا تكون الجمعيات التي يشكلونها بالضرورة قائمة على أساس الجنسية. وهناك أيضا 33 شبكة اجتماعية افتراضية (مثل لينكد إن، فيسبوك) تنشئ روابط فيما بين الأفراد وتكون، وفقاً للمشاركين في الاستقصاء، فعالة أيضاً في تطوير الاتصالات المهنية مع البلد الأصلي. وتضم هذه الشبكات حوالي 167 ألف عضو. وتم تحديد عشر شبكات مغاربية عابرة للحدود تركز على دول شمال أفريقيا. ويوجد معظمها في أوروبا وتضم غالبيتها مديرين تنفيذيين في قطاعات الأعمال أو التمويل (على سبيل المثال، جمعية شبكة المغرب العربي في لندن). ولأن هناك شعوراً ملحوظاً بالتنافس في بلدان المغرب العربي، فإن تلك الجمعيات الإقليمية تكون أقل عدداً. تشارك بعض الجمعيات في نقل المعارف وتعزيز ريادة الأعمال في بلدانها الأصلية. وقد أطلق التونسيون المغتربون، أو يقومون بتنظيم، العديد من المبادرات المتعلقة بريادة الأعمال في تونس مثل مبادرة "أثر". وفي الجزائر، قامت شبكة تضم باحثين ومديرين تنفيذيين رفيعي المستوى في قطاع الرعاية الصحية (من بينهم إلياس زرهوني، المدير السابق لمعهد الصحة الوطنية الأمريكية) بإطلاق المؤسسة الجزائرية الأمريكية في الولايات المتحدة لتقديم التدريب والمساعدة الفنية للمراكز الطبية والبحثية الناشئة في الجزائر. وفي المغرب، تنشط شبكات، مثل المركز الوطني للبحوث العلمية والفنية والمنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج والشبكة المغربية لاحتضان المقاولات والجمعية المغربية للبحث والتطوير، في تعبئة الباحثين الأكاديميين والمهندسين المغتربين. ويُعد نقل المعارف بعد العودة من الخارج أمراً مهماً كذلك. وقد قام المهنيون المغتربون العائدون من أوروبا أو الولايات المتحدة مؤخراً بإطلاق العديد من المبادرات في المغرب مثل المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحوث والجامعة الدولية.

في تونس، تتواصل اتحادات الأعمال الموجودة في تونس أيضاً مع التونسيين المغتربين. وقد أنشأ اتحاد الأعمال الرئيسي في تونس، وهو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، خدمة لتقديم المشورة لمؤسسات الأعمال مع أفراد من المغتربين. وقامت كوفيدالية المؤسسات الوطنية التونسية (كونكت) المنشأة حديثاً بتنظيم العديد من الندوات المؤيدة للمغتربين

¹ تم تحديد أربع وتسعين شبكة مهنية للمغتربين كما يلي: 28 للجزائر، 26 للمغرب، 30 لتونس، و 10 لمنطقة المغرب العربي ككل.

² على المستوى القطري، تم تحديد شبكات كبيرة نشطة ومستدامة في فرنسا مثل جمعية الطلبة المغاربة بالمدارس والمعاهد العليا وجمعية مغرب المقاولين (المغرب) والجمعية الجزائرية للموهوبين والقادة والجمعية الدولية للشبكات الجزائرية (الجزائر) والجمعية التونسية لخريجي المدارس العليا، وفي أمريكا الشمالية مثل شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية وجمعية المهنيين المغاربة بأمريكا واتحاد FMRC (المغاربة في كندا) ومؤسسة نادي أفنير (الجزائريون في كندا) وجمعية الشبان المهنيين التونسيين الأمريكيين. وهناك أيضاً شبكات في ألمانيا نشطة للغاية منها، على سبيل المثال، نادي الأعمال المغربي الألماني وشبكة الكفاءات المغربية الألمانية. وتم إنشاء الاتحاد الدولي الجديد للمغتربين الجزائريين، الذي يقيم أعضاؤه المؤسسون في فرنسا وكندا والمملكة المتحدة وسويسرا، في يناير/كانون الثاني 2015.

في تونس وفي الخارج منذ عام 2011، كما أنها تساعد المستثمرين المحتملين على إيجاد وسطاء ملائمين بالاستفادة من مجموعة من الأفراد المغتربين من منظمات مثل منظمة فرنسا كونكت.

تُعد الجمعيات اللبنانية المهنية جمعيات شابة وتركز على المهاجرين اللبنانيين أكثر من تركيزها على العطاء للبنان. ومحور التركيز الرئيسي للجمعيات البارزة، مثل جمعية LebNet وجمعية المسؤولين التنفيذيين الماليين اللبنانيين في العالم، هو ترسيخ دعائم الشبكة في الخارج وتمويل أنشطتها ثم العودة إلى أرض الوطن لإقامة مشاريع ملموسة. وأحد هذه المشاريع هو شركة إنستابيت التي أنشأتها هند حبيقة بمساعدة جمعية LebNet. وحتى إن أكد بعض الأفراد المغتربين أن العطاء للوطن مجز وأنه مصدر للسرور والاعتزاز، فإن ذلك يحدث بعد فترة من مزاوله أعمالهم، أي عندما يكونون قد حققوا نجاحا.

رابعاً. مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون والاستثمار

خلفية عامة

بمقدور المغتربين زيادة تدفقات الاستثمار بين البلدان المرسله والمتلقية. فقد يستخدم المغتربون معرفتهم ببلدانهم للاستثمار بشكل مباشر. فهم يمتلكون معلومات مهمة يمكن أن تساعد في تحديد فرص الاستثمار وتسهيل الامتثال للمتطلبات التنظيمية. ويمكن أن تسهم المهارات اللغوية والخلفيات الثقافية المتشابهة بدرجة كبيرة في زيادة ربحية الاستثمار. وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار بناءً على روابطها العرقية (أيكوت وراثا 2003). فعلى سبيل المثال، تستثمر بعض الشركات الكورية العرقية في كازاخستان، وتستثمر بعض الشركات الصينية العرقية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وقد يكون بعض المغتربين أكثر استعداداً من المستثمرين الآخرين في تحمل المخاطر داخل بلدانهم الأصلية لأنه يمكنهم تقييم الفرص الاستثمارية بشكل أفضل وإجراء اتصالات لتسهيل سير هذه الإجراءات (لوكاس 2001). ووفقاً لنيلسن وريدل (2007)، فإن العاطفة والإحساس بالواجب والشبكات الاجتماعية وقوة منظمات المغتربين والزيارات إلى أرض الوطن تُعتبر محددات مهمة لاستثمارات المغتربين.

يشجع المغتربون الأجانب على الاستثمار في وطنهم. وإحدى العقبات الرئيسية التي تواجهها شركة متعددة الجنسيات أو أجنبية تسعى لإقامة منشأة إنتاجية في بلد آخر هي عدم اليقين ونقص المعلومات بشأن السوق. يمكن أن يحسن المستثمرون الأجانب أرباحهم بالاستفادة من خبرات المغتربين. وفي هذه الحالات، تكون بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية أفراداً من المغتربين أصبحوا من كبار المديرين والمسؤولين التنفيذيين في شركات متعددة الجنسيات (الإطار 4أ). ويمكن لهؤلاء المغتربين نشر الوعي داخل شركاتهم عن بلدانهم الأصلية من خلال تبادل المعلومات حول القوانين واللوائح التنظيمية والمؤسسات والمعرفة بكيفية ممارسة أنشطة الأعمال في بلدانهم الأصلية. ويمكنهم تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدانهم. وترتبط هجرة العمالة الماهرة بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد المهجر.

**الإطار 4: يمكن للمغتربين من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات متعددة الجنسيات جذب أنشطة أعمال إلى أوطانهم:
حالة صناعة الطيران في المغرب**

يوجد العديد من الأمثلة على قيام المغتربين بلعب دور ناجح في تعزيز بعض القطاعات ومؤسسات الأعمال داخل بلدانهم الأصلية. ويمكن للمسؤولين التنفيذيين في الشركات متعددة الجنسيات التأثير على اختيار المواقع الخارجية لسلاسل التوريد التي تزداد تفككا. وفي المغرب، يرتبط ظهور قطاع الطيران بالدور الإيجابي الذي لعبه أحد المغتربين والذي كان نائب رئيس شركة بوينغ في سياتل. وكان صديق بليمانى المغربي الأصل مدير المبيعات بشركة بوينغ ولعب دورا محوريا في تحويل المعارضة المبدئية من مسؤولي الشركة التنفيذيين إلى شعور بالاهتمام وتوجيه أول استثمار للشركة إلى المغرب. وفي عام 2001، قامت شركة بوينغ للطائرات وشركة لابينال سا الفرنسية للأسلاك الكهربائية بافتتاح شركة صغيرة تُسمى ماتيس لتزويد طائرات بوينغ النفاثة 737 بالأسلاك. وكانت ماتيس تقوم بإعداد لفائف الأسلاك وشحنها إلى مصانع بوينغ في الولايات المتحدة لتركيبها. واليوم، يعمل بهذه الصناعة نحو 10 آلاف مغربي يتقاضون أجورا تزيد بنحو 15% عن متوسط الأجر الشهري في البلاد والذي يبلغ 320 دولارا تقريبا.

مأخوذ من صحيفة وول ستريت جورنال، 2012

<http://www.wsj.com/articles/SB10001424052970204059804577226763868263758>

يدخر الكثير من المهاجرين الدوليين جزءا كبيرا من دخلهم في بلدان المهجر ويمكنهم الاستثمار في السندات. وتشير التقديرات الجديدة إلى أن المدخرات السنوية للمغتربين (المقدرة تقريبا باستخدام بيانات عن المهاجرين دوليا) من البلدان النامية بلغت 497 مليار دولار في عام 2013 (الجدول أ3). وتُقدَّر حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مدخرات المغتربين بنحو 55 مليار دولار. ويُحفظ جزء كبير من هذه المدخرات في شكل ودائع مصرفية. ويمكن لسندات المغتربين- مع تأمين منخفض القيمة وقيمة اسمية قدرها ألف دولار وعائد يتراوح، على سبيل المثال، من 3% إلى 4% وأجل استحقاق مدته خمس سنوات- التي يصدرها البلد الأصلي أن تكون جاذبة للعمال المهاجرين الذين لا يحصلون حاليا على عائد تقريبا على ودائعهم في بنوك البلدان المضيفة. كما يمكن استخدام سندات المغتربين لتعبئة كسر من المدخرات - على سبيل المثال، عُشر مدخرات المغتربين السنوية، أي أكثر من 50 مليار دولار لتمويل المشاريع الإنمائية (الإيكونوميست 2015).

الجدول 3-أ: تقديرات دخل ومدخرات المغتربين بالنسبة للمناطق النامية لعام 2013

مدخرات المغتربين (بمليارات الدولارات)	دخل المغتربين (بمليارات الدولارات)	عدد المغتربين (بالملايين)	
116	579	31	شرق آسيا والمحيط الهادئ
80	402	32	أوروبا وآسيا الوسطى
129	645	34	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
55	275	24	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
80	402	38	جنوب آسيا
36	181	23	أفريقيا جنوب الصحراء
497	2,484	182	جميع البلدان النامية

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام أحدث مصفوفة للهجرة الثنائية، وبيانات عن مستوى المهارات مأخوذة من قاعدة البيانات المعنية بالهجرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

تزيد احتمالية النجاح في إصدار سندات المغتربين بالنسبة للبلدان التي لديها عدد كبير من المغتربين في بلدان المهجر الأكثر ثراء. وعلى النقيض من ذلك، تقل احتمالية النجاح مع ضعف نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة في بلد ما. وتزيد فرص النجاح عندما يكون لدى البلد المصدر برنامج اقتصادي قوي وحافطة مشاريع جاذبة لتمولها سندات المغتربين. وتُعد ثقة المغتربين في الحكومة بالغة الأهمية للنجاح في إطلاق سندات للمغتربين. وقد عبأت حكومتا الهند وإسرائيل أكثر من 40 مليار دولار، غالباً خلال أزمات في السيولة، بالاستفادة من ثروة الجاليات المغتربة لمساعدة احتياجات ميزان المدفوعات (في حالة إسرائيل) وتمويل مشاريع البنية التحتية والإسكان والصحة والتعليم. وأصدرت العديد من البلدان الأخرى- من بينها الفلبين وسري لانكا وكينيا وغانا ونيبال وإثيوبيا- سندات للمغتربين مع تحقيق درجات متفاوتة من النجاح (البنك الدولي 2015).

نظراً لأن التحويلات كبيرة وأكثر استقراراً من العديد من أنواع التدفقات الرأسمالية الأخرى، فإنها يمكن أن تعزز التصنيف الائتماني السيادي للبلد المتلقي بشكل كبير، وبالتالي تخفض تكاليف الاقتراض وتطيل أجل استحقاق الدين. وبدأت وكالات التصنيف مؤخراً في احتساب التحويلات ضمن التصنيفات الائتمانية للبلدان، لكن نظراً للصعوبات المتعلقة بتوفر البيانات، فلا زال هناك مجال لتحقيق مزيد من التحسُّن. وتُعد التحويلات أحد مصادر التمويل الرئيسية للبلدان النامية، حيث تفوق بكثير المساعدات الإنمائية الرسمية بل وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر (باستثناء الصين). وقد أثبتت التحويلات أنها أكثر استقراراً من تدفقات الديون الخاصة والاستثمارات في أسهم رأس المال. ويظهر تحليل ورد مؤخراً في تقرير "الأفاق الاقتصادية العالمية 2015"

الصادر عن البنك الدولي أن التحويلات تكون أيضا أقل تقلبا من تدفقات المعونات الرسمية. كما تكون التحويلات السنوية أكبر من احتياطات النقد الأجنبي أو مساوية لها في الكثير من البلدان الصغيرة. وحتى في الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل الهند، تعادل التحويلات على الأقل ربع إجمالي احتياطات النقد الأجنبي.

نتائج الاستقصاء

مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون لديهم رغبة محدودة في الاستثمار في الأدوات المالية. ويُعد الاستثمار المباشر والعقارات هما أداتي الاستثمار المفضلتين (الشكل 4-أ). ويعكس اختيارهم رغبتهم في تعزيز اتصالهم ببلدانهم الأصلية. ويأتي الاستثمار، على سبيل المثال، في سندات حكومية أو تجارية أو حتى في سندات المغتربين والبورصة في المرتبة الأدنى بالنسبة لهم. فالمهاجرون يفصلون بشكل واضح بين المساعدة التي قد يعطونها للأصدقاء والأقارب أو مجتمعاتهم المحلية والاستثمارات التي يتطلعون إلى تحقيق معدل عائد جيد عليها لا يختلف كثيراً عما سيجدونه في أي مكان آخر. وتشكك من أجريت مقابلات معهم بشكل عام في استعداد القطاع الخاص المحلي وقدرته على الاستثمار معهم. فهم يرغبون أيضا في الاستفادة من المعاملة التفضيلية نفسها التي يحظى بها المستثمرون الأجانب، لكن سقف توقعاتهم إزاء ما تستطيع الحكومة أو ترغب في فعله لمساعدتهم على الاستثمار كان منخفضا.

الشكل 4-أ: ترتيب أدوات الاستثمار حسب الأفضلية

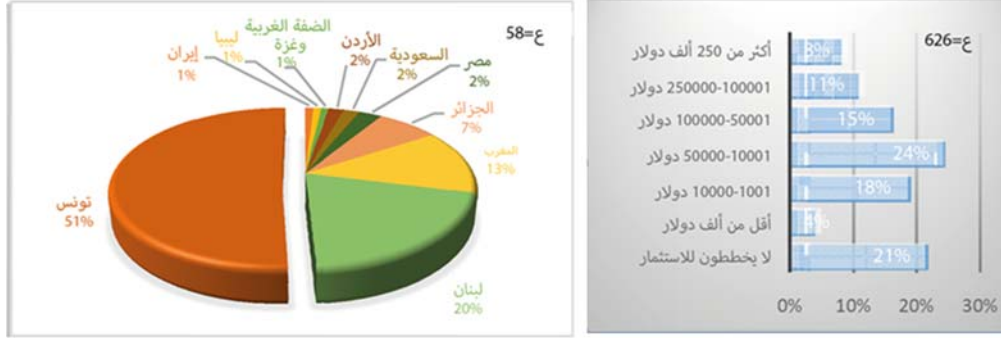


ذكر ثلث المشاركين في الاستقصاء أن لديهم القدرة المالية على الاستثمار، فيما استثمر ثلث آخر بالفعل في بلدانهم الأصلية. وبمقدور نحو نصف المشاركين استثمار أكثر من 10 آلاف دولار، فيما يستطيع أكثر من 8% منهم استثمار ما يزيد على 250 ألف دولار (الشكل 4-ب). وذكر 24% من المشاركين أن بمقدورهم استثمار ما يتراوح من 10 آلاف دولار إلى 50 ألف دولار. وشكّل التونسيون نحو نصف من أبدوا استعدادهم لاستثمار أكثر من مائة ألف دولار، فيما شكّل اللبنانيون والمغاربة 20% و13% على التوالي (الشكل 4-ج). ويمتلك المغتربون كبار السن القدرة الأكبر على الاستثمار، بينما يمتلك غيرهم ممن تتراوح أعمارهم من 25 إلى 34 عاما قدرات مالية أقل كما أبدوا قدرة أقل للاستثمار، فيما يتساوى كلاهما في بقية الأمور

الأخرى. ومن بين القطاعات الستة عشر المشمولة في الاستقصاء، فضّل 32% من المشاركين الاستثمار في خدمات التعليم، وفضّل 24% الاستثمار في قطاع الزراعة والغابات و21% الاستثمار في قطاع التشييد والبناء).

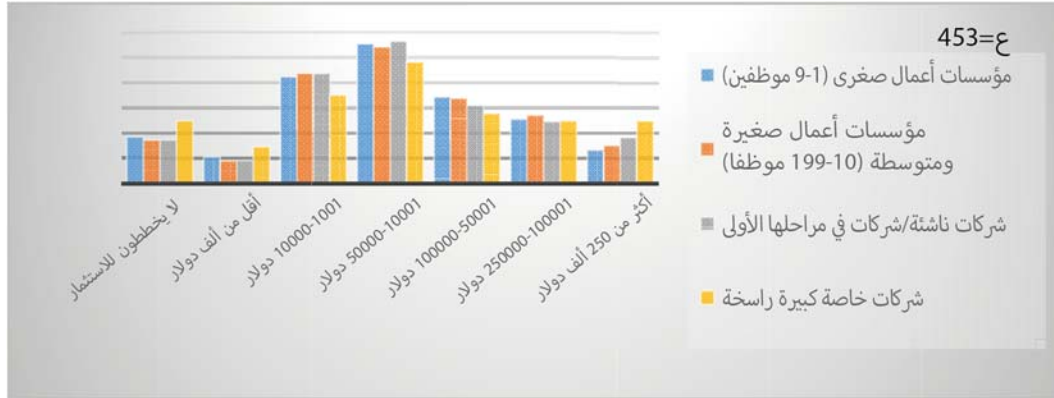
الشكل 4-ب و 4-ج: نصف المشاركين في الاستقصاء يمكنهم استثمار أكثر من 10 آلاف دولار

4-ب: حجم الاستثمار المتوقع 4-ج: أصل المستثمرين



وبالنسبة لحجم الاستثمار، استهدف المشاركون في الاستقصاء الشركات الصغيرة إلى المتوسطة للاستثمار فيها (الشكل 4-د). وبرزت بعض المبالغ المرتفعة للغاية، مثل قيام 114 فرداً من المشاركين بإرسال أكثر من مائة ألف دولار سنوياً.

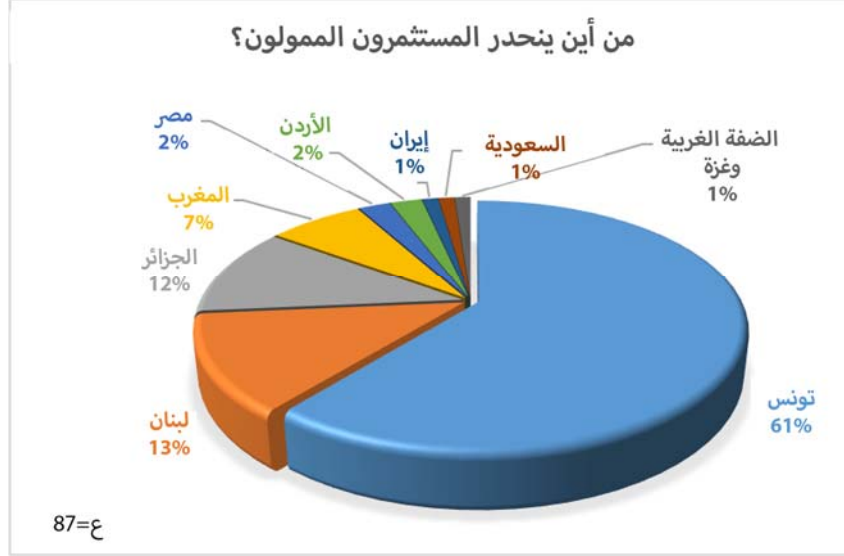
الشكل 4-د: نسب الاهتمام بالاستثمار وفقاً لحجم الشركة



لا يهتم مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون بأن يصبحوا مستثمرين ممولين رغم قدرتهم على الاستثمار (الشكل 4-هـ). فقد أفاد 87 فرداً فقط من المشاركين في الاستقصاء، أي ما يمثل نحو 10% منهم، بأنهم مستثمرون ممولون، وذلك بواقع 61% من تونس و13% من لبنان و12% من الجزائر. ويعكس ذلك الهيكل الديموغرافي للعينة، حيث يزيد تمثيل

الجزائر عن المتوسط وهو ما يعكس على الأرجح نقص فرص أنشطة الأعمال داخل الوطن وتقديم بدائل أكثر ربحية في بلدان المهجر أو في الأسواق العالمية.

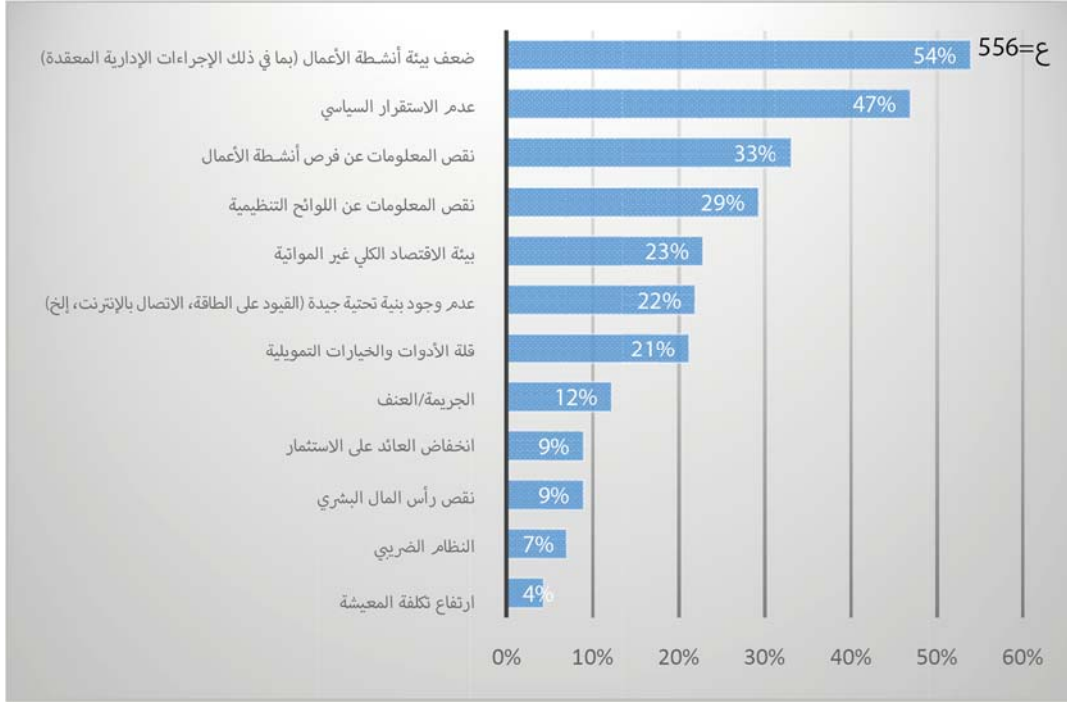
الشكل 4-هـ: أقل من 10% من المشاركين في الاستقصاء كانوا مستثمرين ممولين ومعظمهم من تونس



المعوقات أمام الاستثمار

أعرب مواطنو المنطقة المغتربون عن مخاوف عميقة إزاء جودة مناخ الاستثمار في بلدانهم الأصلية، والتي يُفترض أنه ازداد سوءاً بسبب الاضطرابات الحالية وعدم الاستقرار السياسي. وأشار المشاركون في الاستقصاء إلى أن المعوقات الثلاثة الرئيسية أمام الاستثمار هي ضعف بيئة أنشطة الأعمال وعدم الاستقرار السياسي ونقص المعلومات بشأن فرص أنشطة الأعمال (الشكل 4-و). كما أشير كثيراً إلى نقص المعلومات (33% بالنسبة لفرص الأعمال و29% بالنسبة للوائح التنظيمية). وأشار أقل من 10% إلى نقص رأس المال البشري أو النظام الضريبي أو ارتفاع تكلفة المعيشة. وذكّر أيضاً النظام الموازي (السوق السوداء، عدم الالتزام بالنظام الضريبي) والفساد والامتيازات باعتبارها عوائق أمام الثقة في الهياكل المحلية ومن ثم الاستثمار. وأشار معظم من أجريت مقابلات معهم إلى أنهم يفتقرون إلى العلاقات الشخصية التي تُعد بالغة الأهمية للوصول إلى الأسواق. كما يواجهون صعوبات في تعلّم ممارسات الأعمال والأعراف الثقافية في بلدانهم الأصلية. وهناك عدم توافق بين توقعات المهنيين الذين يعيشون في الخارج والواقع الموجود في أوطانهم. فعلى سبيل المثال، ذكر المهنيون الجزائريون المغتربون أن العائق الأول أمام الاستثمار هو قانون 49/51 الذي ينظّم الاستثمار الأجنبي ويضع الجزائريين المغتربين والأجانب في منزلة واحدة. فالمغتربون لا يمكنهم امتلاك شركة ذات مسؤولية محدودة بشكل كامل ويجب عليهم مشاركة مواطن جزائري يعيش في الجزائر لبدء نشاط تجاري.

الشكل 4-و: المعوقات أمام الاستثمار



عند التفكير في الاستثمار داخل الوطن، فإن المغتربين ينظرون إلى العوائد، مقارنةً بأي قرار استثماري آخر، وإلى النتائج كذلك. وفي الغالب، يُتاح للمغتربين العديد من الخيارات الاستثمارية للاختيار من بينها، لاسيما إذا كانوا يقيمون في بلدان متقدمة. ورغم استعدادهم للتفكير في الاستثمار داخل أوطانهم، فإنهم يأخذون بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لقرارهم. وقد يتخلى بعضهم عن تحقيق عوائد محتملة أعلى إذا كانت النتائج الإنمائية مهمة بالنسبة لهم. ويكون الاستثمار قرارا عقلانيا تُتخى فيه العاطفة جانباً حتى وإن كان الاستثمار في البلد الأصلي للمستثمر. والجانب التحفيزي لتنمية الفرص في الوطن لا يكفي في حد ذاته لتحويل التدفقات المالية إلى استثمارات، ففرص الأعمال يجب أن تدر أرباحا.

وبالمثل، يُستبعد أن يستثمر المهاجرون بدلاً من إرسال التحويلات لأنها تحقق أهدافا مختلفة. فالتحويلات تُرسل لمساعدة أفراد الأسرة مالياً. ويقوم نحو ثلث المشاركين في الاستقصاء ممن يرسلون تحويلات بإرسال أقل من 500 دولار سنوياً، وهو مبلغ أصغر بكثير مما يستثمرونه (الشكل 4-ز). وعادة يكون الرجال أكثر إرسالاً للتحويلات من النساء، وهو ما يعكس على الأرجح الهياكل الأسرية الذكورية في المنطقة (الشكل 4-ح)، وإن كان المهاجرون يفصلون بشكل واضح بين المساعدة التي قد يعطونها للأصدقاء والأقارب أو مجتمعاتهم المحلية والاستثمارات التي يتطلعون إلى أن تحقق عائداً جيداً لا يختلف كثيراً عما سيجدونه في أي مكان آخر.

الشكل 4-ز و 4-ح: سمات مرسلي التحويلات من بين مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين

4-ز: المبلغ المرسل سنوياً من 39% من مرسلي التحويلات 4 ح - التحويلات وفقاً لنوع الجنس



ناقشت الوفود المشاركة في منتدى التنمية الأفريقي التاسع، الذي نظّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، كيفية تحويل تدفقات التحويلات قصيرة الأمد إلى استثمارات طويلة الأمد في أكتوبر/تشرين الأول 2011. ومن المفترض ضرورة توجيه التحويلات، رغم أنها ذات طبيعة خاصة، نحو استثمارات مربحة. ويُعد توفير القنوات الملائمة والأطر المالية أمراً حيوياً لتعزيز الاستثمارات. وتفتقر بعض البلدان إلى وجود أطر كافية لتوجيه هذه التدفقات المالية. ويواجه الأفراد إجراءات مصرفية معقدة عند القيام باستثمارات صغيرة. أما بالنسبة للاستثمارات الكبيرة، فربما تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية (النقل، المسائل القانونية). ويقدم هذا المنتدى العديد من التوصيات، من بينها تسهيل الإجراءات المصرفية للقطاع الخاص وزيادة مرافق البنية التحتية الإنتاجية وتحسين إبراز فرص الأعمال. وبفحص التحويلات في منطقة حوض البحر المتوسط، يلاحظ تورييس رويز ولوركا كورونز أن الاستثمارات في تونس لم تمثل سوى 2.7% من إجمالي مبلغ التحويلات المرسل إلى البلاد في الفترة من 1993 إلى 1999، مما يشير إلى وجود إمكانات هائلة للمستثمرين المهاجرين إذا ما توفرت الهياكل الملائمة لتوجيه هذه الأموال.

خامساً. مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون والتكامل التجاري

خلفية عامة

يمكن أن يساعد مواطنو المنطقة المغتربون في تعزيز التكامل التجاري بين بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقيمون فيها. ويفضل المهاجرون سلع وخدمات بلدانهم الأصلية، وهو ما يؤيد "الحنين التجاري" للمنتجات التي ينتمي صانعوها للأصل العرقي نفسه. وتلعب الشبكات العرقية دوراً في التغلب على نقص المعلومات بشأن الفرص التجارية الدولية، مما يخفض التكاليف التجارية.³ وتوصل غولد (1994) وراوخ وكاسيلا (1998) إلى أن الشبكات العرقية تعزز التجارة الثنائية من خلال تقديم معلومات عن السوق وتوريد الخدمات المتوافقة والملائمة. والأهم من ذلك، يسهّل المهاجرون التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار بين البلدان التي يقيمون فيها وأوطانهم الأصلية من خلال التوفيق بين منتجي السلع الاستهلاكية في بلد ما والموزعين الملائمين في بلد آخر

³ انظر راوخ (2001) لاستعراض شبكات مؤسسات الأعمال.

والتوفيق بين المجمعين وموردي المكونات المناسبة. ويؤدي التحدث باللغة نفسها أو الانتماء لخلفية ثقافية مشابهة إلى تسهيل عملية التواصل وفهم مستندات النقل والإجراءات واللوائح التنظيمية. وتخلص الدراسات التجريبية في أستراليا وكندا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشكل عام إلى أن الهجرة تزيد تدفقات التجارة الثنائية.

وتاريخياً، كانت هناك حصة مهمة من التجارة العالمية تتم عبر شبكات مترابطة من الجماعات العرقية تُسمى الآن بالمغتربين. وهذا ما طرحه فيليب كيرتين في التجارة بين أصحاب الثقافات المختلفة في التاريخ العالمي (1984).⁴ ومن بين الأمثلة المعروفة جيداً الفينيقيون واليونانيون والتجار عبر الصحراء والرابطة الهانزية واليهود والأرمن والصينيون المغتربون وشركتا الهند الشرقية الهولندية والبريطانية (هوسمان 2015). ووثق أفنير جريف الأهمية الاقتصادية لهذه الجماعات في وقت مبكر. ويرى أفنير أن الشبكات العرقية التي أنشأتها هذه الجماعات قامت ببناء الثقة المتبادلة وضمانات متقابلة ضد التخلف عن السداد من عملاء معدومي الضمير. ولذلك، تجاوزت السمعة والثقة الحدود الجغرافية مما أسهم في إنشاء شبكة تجارية عالمية. ومن منظور تاريخي، لعب المغتربون دائماً دوراً محورياً في التجارة بتوجيه المبادلات وإنشاء أحد المصادر القوية ذات المنافع.

وخلص عدد من النماذج التجريبية إلى أن التجارة والهجرة متكاملتان. وتوصل فؤاد (2008) إلى أن الارتباط بين الهجرة والتجارة أقوى في حالة الهجرة إلى أوروبا منها إلى أمريكا الشمالية، مع ظهور أقوى الآثار على الواردات والسلع المميزة. ويبحث فؤاد كيف يؤثر اختلاف بلدان المهجر لمجموعة المهاجرين نفسها في الارتباط بين الهجرة والتجارة باستخدام بيانات عن المهاجرين من المنطقة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وحل غاتاك وآخرون (2009) التجارة بين المملكة المتحدة ووسط وشرق أوروبا وتوصلوا إلى أن الهجرة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالصادرات إلى المملكة المتحدة لكنها لا تؤثر بالقدر نفسه في الواردات. واستخدم فيلبرماير وتوبال (2008) عينة مستعرضة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2000 وأظهرا أن الطلب الإضافي على السلع الواردة من بلدان المهاجرين الأصلية هو الدافع لإجمالي الآثار المعززة للتجارة. وتوصلا أيضاً إلى أن آثار قناة التكلفة التجارية تكون أقوى بالنسبة للسلع المميزة وعند مشاركة مهاجرين من ذوي المهارات العالية. واستخدم مورغينروث وأوبراين (2008) نموذجاً غير خطي بين التجارة والهجرة. وتؤيد نتائجهما التكامل بين الهجرة وتدفقات التجارة. وقام دولمان (2008) بدراسة أوجه الارتباط بين الهجرة والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في 28 بلداً عضواً بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتوصل إلى وجود ارتباط إيجابي مشابه. وتناول تاديسي ووايت (2011) بالبحث الارتباط بين الهجرة والتجارة من منظور البلدان الأصلية والمضيفة. وتوصل المؤلفان في دراستهما إلى إحداث المهاجرين لآثار معززة للصادرات في 100 من بين 131 بلداً أصلياً وآثار معززة للواردات في 96 بلداً أصلياً.

ويمكن أن يكون دور المغتربين بالغ الأهمية في تعزيز التجارة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ظل نصيب المنطقة من إجمالي الصادرات العالمية من السلع غير النفطية ثابتاً عند نسبة تتراوح من نحو 2 إلى 3% لأكثر من 30 عاماً. ورغم تضاعف صادرات المنطقة من الخدمات، فإن نصيبها من إجمالي تجارة الخدمات ظل ثابتاً عند نحو 2.8% من 1990 حتى

⁴ ج سدت المدن التجارية الفينيقية، مثل صور وصيدا، هذه الأهمية للدور الرئيسي للمغتربين. وتشير دراسة فيليب د. كيرتين إلى أنه كانت هناك مستوطنات للمغتربين تربطها روابط عاطفية قوية بالبلدان الأصلية أو "المدن الأم". وكان ينطبق نفس الشيء على التجار اليونانيين الذين حولوا المستوطنات التجارية إلى دويلات مستقلة.

2006. علاوة على ذلك، لم ينم حجم التجارة فيما بين بلدان المنطقة. وبالنسبة للكثير من البلدان العربية، تشكل التجارة الإقليمية أقل من 10% من إجمالي حجم التجارة. وسجلت بلدان المغرب العربي أدنى نسبة لتجارة السلع غير النفطية فيما بينها عند أقل من 5%، ولم تزد هذه النسبة سوى بدرجة طفيفة منذ عام 2000. وقد أضعفت المنطقة فرصاً للاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة النمو وخلق فرص عمل منتجة جديدة. ورغم أن هذه النتائج تكشف عن وجود مشكلات خطيرة تتعلق بقدرة البلدان الأصلية على المنافسة، فإن المغتربين يمكنهم المساعدة في تحسين بناء القدرات وتسهيل الوصول إلى الأسواق في بلدان المهجر.

وعلى مستوى السياسات، تستعين بعض الهيئات الحكومية والشركات الخاصة في البلدان الأفريقية بالمغتربين لتقديم معلومات عن الأسواق في البلدان التي يعيش المهاجرون فيها حالياً. وتشمل الأنشطة المستخدمة في هذا الصدد إنشاء مجالس تجارية للمغتربين والمشاركة في البعثات التجارية وشبكات مؤسسات الأعمال. ويقدم العديد من السفارات المساندة لتنظيم منتديات للأعمال والتجارة من أجل اجتذاب مستثمرين من بين المغتربين والتوفيق بين الموردين والمصدرين.

نتائج الاستقصاء

يساند مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون في الخارج تحقيق التكامل التجاري. وتؤيد غالبية كبيرة منهم اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتحقيق التكامل الإقليمي. ويتفق معظم المشاركين في الاستقصاء مع القول بأن هذه الاتفاقيات سيكون لها تأثير إيجابي على الشركات المحلية وخلق فرص العمل في البلدان الأصلية كما ستزيد فرص أنشطة الأعمال بها (الشكل 5-أ و 5-ب). ولدى مواطني المنطقة المغتربين أيضاً توقعات مرتفعة بشأن اندماج بلدانهم الأصلية في سلاسل القيمة العالمية (92%) ويؤيدون الحاجة إلى زيادة تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والموارد البشرية في المنطقة (90%). ويمثل تحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة أولوية بالنسبة للمغتربين المشاركين في الاستقصاء.

الشكل 5-ب: تأييد المغتربين لاتفاقيات التجارة

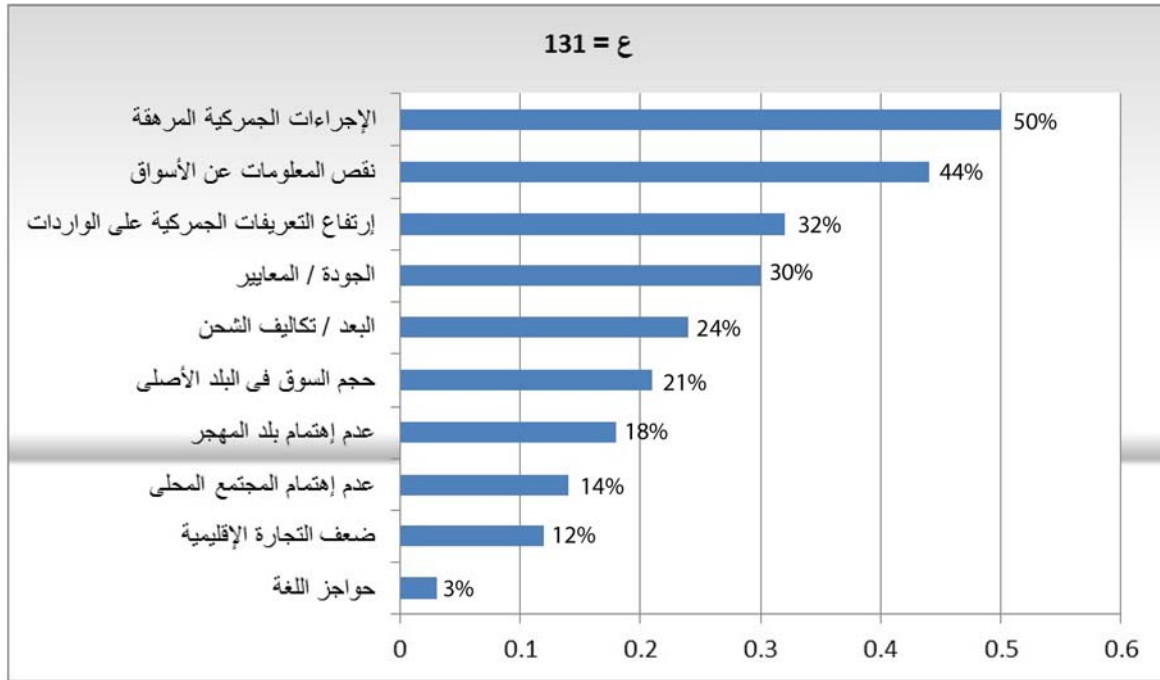


الشكل 5-أ: تأييد المغتربين لاتفاقيات التجارة



يقوم عدد قليل من المغتربين بالتجارة داخل بلدانهم الأصلية (8%) رغم أن نصف المشاركين في الاستقصاء أبدوا رغبة قوية في التجارة داخل أوطانهم في المستقبل. وأشار إلى الإجراءات المرهقة على الحدود ونقص المعلومات وارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات باعتبارها الأسباب الثلاثة الرئيسية التي تحول دون انخراط مواطني المنطقة المغتربين بدرجة أكبر في أنشطة تجارية مع بلدانهم الأصلية (الشكل 5-ج). ويشكل عدم اهتمام رواد الأعمال والتكامل الإقليمي جزءاً أقل من المشكلة.

الشكل 5-ج: العقبات أمام زيادة التجارة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ملاحظة: تم السؤال في الاستقصاء عما إذا كانوا يقومون بالتجارة. (في إجابات على أسئلة سابقة، أفاد 63 شخصاً بأنهم يتاجرون داخل بلدانهم الأصلية، وفي إجابات على سؤال آخر، أفاد 458 شخصاً بأنهم يرغبون في ذلك).

سادساً. المؤسسات

توقعات مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين

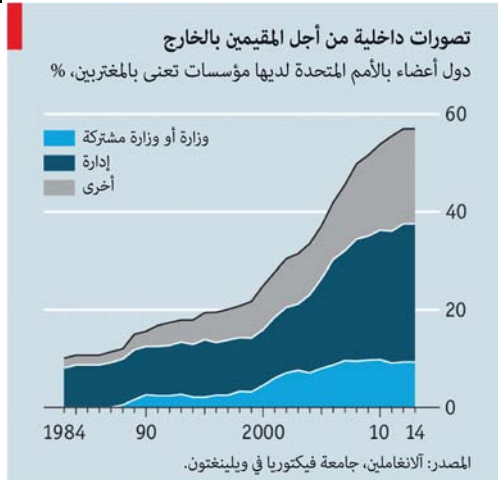
يمكن أن تلعب الحكومات والمؤسسات الدولية دوراً مهماً في تعبئة المغتربين. وقد تدرك الحكومات أهميتهم على مختلف المستويات وبطرق مختلفة. وتتفاوت إجراءاتها في هذا الشأن من اعتراف بسيط في الخطابات العامة إلى تنفيذ بعض البرامج وأحياناً إنشاء مؤسسات لاستدامة وتقوية رابطة الهوية مع الوطن أو جذب استثماراتهم أو تقليص تكلفة إرسال التحويلات. وقامت العديد من الدراسات باستقصاء كيف يمكن للسفارات تشجيع المغتربين على لعب دور اقتصادي في بلدانهم (إيونسكو 2006) على الرغم من أن هذه الأجندة، شأنها شأن السياسات والمؤسسات العامة الأخرى، تعاني في الغالب من غياب الرؤية وغياب التنسيق فيما بين الإدارات ونقص المعلومات الدقيقة عن المغتربين وعدم كفاية الموظفين والحاجة إلى بناء القدرات. وفي الوقت

ذاته، مازال يتعين على الكثير من الحكومات النظر إلى المهاجرين باعتبارهم شركاء في التنمية وليس مجرد مرسلين للتحويلات. كما توجد لدى عدد من المؤسسات الإنمائية الدولية برامج نشطة لمشاركة المغتربين ومساعدة الحكومات في تطبيق سياساتها.

وتطلب الحكومات في المنطقة من مواطنيها المغتربين الاعتراف بدورها. فمعظم المشاركين في الاستقصاء ومن أجريت مقابلات معهم ينخفض مستوى ثقتهم في المؤسسات الحكومية داخل بلدانهم الأصلية كما ينخفض سقف توقعاتهم إزاء ما تستطيع الحكومة أو ترغب في فعله لإشراكهم، على وجه الخصوص، في الاستثمار بأرض الوطن. فهم يشكون من أن السلطة الإدارية لا تعاملهم مثل "المستثمرين الأجانب" عندما يعبرون عن اهتمامهم بالاستثمار في الوطن. ولا يلقون القدر نفسه من الترحيب الذي يلقاه المستثمرون الأجانب في سفارات بلدانهم أو من المؤسسات الوطنية المختصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ورد نحو نصف المشاركين في الاستقصاء على طلب اختيار أول ثلاثة أدوار يتطلعون إلى أن تقوم بها الحكومات، وهو ما يعكس على الأرجح انخفاض مستوى الثقة والتوقعات.

ويرحب مواطنو المنطقة المغتربون بإنشاء مؤسسات عامة مخصصة على الرغم من عدم الثقة في الحكومات. وانعكس هذا التناقض أيضا في المناقشات التي أجريت مع أفراد منهم. وأشاروا إلى أنهم سيتشككون في المبادرات التي تقودها الحكومات بسبب المخاوف من غياب الكفاءة والاستحواذ والفساد، كما قال بعضهم إنهم ما كانوا ليشاركوا في مجموعات التركيز لو كانت الدعوات وُجّهت من حكوماتهم. ورغم ذلك، فهم يرون دورا للحكومة. وما يطلبونه هو إشارة قوية على الاعتراف بدورهم. وقد تُفسّر هذه الدعوة إلى إنشاء مؤسسات مخصصة للمغتربين فعليا على أنها دعوة إلى اعتراف الحكومات بأهميتهم في خططها الإنمائية. وكما سنرى في القسم التالي، فإن عددا ضئيلا من بلدان المنطقة لديها وزارة مخصصة لمواطنيها المغتربين رغم أن هناك اتجاها عالميا نحو إنشاء المزيد من هذه المؤسسات أو الإدارات (الإطار 6-أ).

الإطار 6-أ: اتجاه نحو زيادة المؤسسات المخصصة للمغتربين عالمياً



في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، لم يكن هناك سوى اثني عشر بلدا لديها وزارة أو إدارة حكومية أو مؤسسة رسمية مخصصة للمواطنين المغتربين، وتتجاهل بعض البلدان، من بينها الولايات المتحدة، من يعيشون في الخارج إلا ربما لإرسال طلبات دفع الضرائب إليهم، لكن هذه البلدان تمثل أقلية أخذة في التضاؤل.

وفي العام الماضي، عيّنت أيرلندا أول وزير لها لشؤون المغتربين الأيرلنديين. وكشفت هذه النقطة النقاب عن وضع إستراتيجية خاصة بالمغتربين بعنوان: "أيرلندا تمد جسور التواصل". وتساند الحكومة أيضا منات المجموعات التي تخدم المهاجرين الأيرلنديين المحتاجين أو تستقطب الأفراد الناجحين. وتستخدم إحدى هذه المجموعات، وهي كونكت أيرلندا، المغتربين لتشجيع الاستثمارات الوافدة بتمويل تقديم معلومات تؤدي إلى قيام الشركات الأجنبية بخلق فرص عمل في البلاد.

وأصبح لدى الكثير من البلدان اعتقاد بأن المغتربين يمكنهم خدمة مصالحها الجيوسياسية. وتعتمد الحكومة التركية على مواطنيها المغتربين في أوروبا، لاسيما ألمانيا، للدفع نحو توطيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، كما تترك الحكومة المكسيكية أن الأمريكيين من أصل مكسيكي سيحتشدون لمعارضة أية محاولات للتضييق على المهاجرين غير الشرعيين. ويقدم عدد متزايد من البلدان لمواطنيها المغتربين تأشيرات طويلة الأجل (كما فعلت الهند) أو السماح بحمل جنسية مزدوجة أو بعض حقوق التصويت، وذلك في مقابل مساعدتهم وإلزامهم بمناصرة سياسات أوطانهم. وفي عام 2010، أنشأ البرلمان الفرنسي 11 دائرة انتخابية جديدة للفرنسيين في الخارج.

وبعد أشهر قليلة من فوزه في الانتخابات الهندية العام الماضي، ألقى نارندرا مودي خطاباً أمام حشد مبهج بفوزه يضم 20 ألفاً من الأمريكيين الهنود في حديقة ميدان ماديسون بنيويورك. وقال رئيس الوزراء الجديد إنه بفضلهم لم يعد يُنظر إلى الهند كأرض لسحرة الثعابين بل كإحدى القلاع التكنولوجية. وهذا وإن كان إطرأ لكنه ينطوي على نية جادة. فالهند تنتظر إلى مواطنيها المغتربين، الذين تعتقد الحكومة أن عددهم يبلغ حوالي 25 مليوناً، كوسيلة لإظهار قوتها الناعمة وتجميل صورتها. ومن جانبه، يقول ديفيش كابور من جامعة بنسلفانيا "ليس هناك بلد لديه مثل هذا الكم الكبير من العقول في الخارج ويفخر به إلى هذا الحد".

يُنظر إلى المغتربين باطراد على أنهم قاعدة لتجمع النابغين يمكن النهل منها. وعندما انهار الاقتصاد الأيرلندي في عام 2009، استدعت أيرلندا بعضاً من مواطنيها المغتربين الأكثر نجاحاً لحضور منتدى اقتصادي مازال يُعقد كل عامين. واعتادت المكسيك النظر إلى مواطنيها المغتربين في الولايات المتحدة على أنهم طبقة عاملة مرسلة للتحويلات. لكنها تشجع الآن مواطنيها الشباب على الدراسة في الجامعات الأمريكية ثم نقل مهاراتهم إلى الوطن. وأنشأت غانا، التي لديها مواطنون مغتربون من ذوي المهارات الخاصة وحدة دعم لرعايتهم.

وليس هناك بلد أشد تعطشاً من الصين في هذا الشأن. فهي تسعى، اقتداءً بتايوان التي أقامت صناعة تكنولوجية بمساعدة مواطنيها الخريجين من جامعة ستانفورد، إلى اجتذاب الصينيين النابغين المتعلمين في الخارج ليعودوا إلى الوطن. وتقدم مدن المقاطعات إعفاءات ضريبية لرواد الأعمال العائدين وتنشئ مجمعات صناعية لهم. وفي إطار برنامج "الألف نابغ" (الذي هو أكثر طموحاً مما يبدو)، تُقدّم للأكاديميين الذين حققوا نجاحاً مهنيًا في الخارج أموالاً تفوق بكثير ما يُدفع عادةً لأساتذة الجامعات في الصين. ويتم هذا الاستقطاب على نطاق واسع ومستمر. فقد تمت مفاحة أحد الأكاديميين البريطانيين من أصل صيني الذي جرى الاتصال به لغرض إعداد هذه المقالة صباح ذلك اليوم بهذا الشأن.

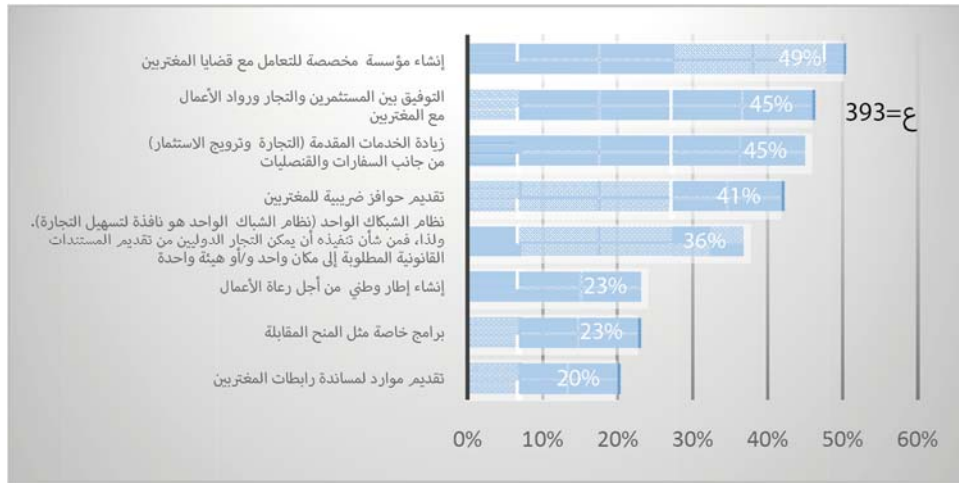
الأشياء الصعبة التي يطلبها المغتربون عادةً من حكوماتهم- التمثيل وتهيئة مناخ جيد لأنشطة الأعمال وعوائد استثمارية ملائمة- هي بعض الأشياء التي يجب على الحكومات أن تسعى إلى توفيرها بأية حال.

وقامت الهند بإصلاح لوائحها العتيقة التي تنظم رأس المال المخاطر بناءً على طلب الأمريكيين الهنود في وادي السليكون. ومن جانبه، يقول وانغ هوي ياو من مركز الصين والعولمة، وهو أحد المراكز البحثية في بكين، "إن الصين تقوم الآن بتقليص بعض الإجراءات الروتينية المفروضة لبدء مشروع تجاري، وهو ما يُعزى جزئياً إلى ضغوط من العائدين من الخارج، مضيفاً "أن الصين لم تعد تسعى إلى مجرد إعادة مواطنيها المغتربين بل تريد أيضاً نوابغ من الغرب".

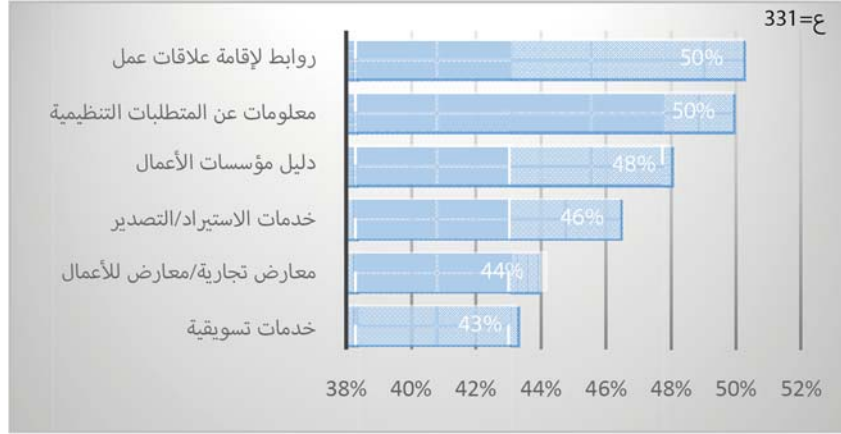
المصدر: الإيكونوميست، 27 يونيو/حزيران 2015 (نسخة مطبوعة).

بشكل أكثر تحديداً، سيرحب مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون بتقديم المزيد من الخدمات لنشر معلومات عن فرص أنشطة الأعمال. ومن بين الردود على الأسئلة المتعلقة بالدور المتوقع للحكومات، كانت أول ثلاثة إجراءات يُفضّل أن تقوم بها الحكومات هي إنشاء مؤسسة خاصة بشؤون المغتربين، والتوفيق بين المستثمرين والتجار ورواد الأعمال من جانب والمغتربين من جانب آخر، وزيادة الخدمات فيما يتعلق بتشجيع التجارة والاستثمار من جانب القنصليات (الشكل 6-أ). وتأتي الحوافز الضريبية في مرتبة متأخرة ضمن القائمة شأنها شأن الحاجة إلى منح مقابلة أو إطار لرعاية الأعمال (business angels). ويؤيد ذلك النتائج السابقة بشأن نقص المعلومات عن فرص الاستثمار والإمكانات التجارية. وأفاد المغتربون بأن مصادرهم الرئيسية في استقاء المعلومات للتعرف على الفرص الاستثمارية هي الأصدقاء والأسر، فيما لا يعرف سوى قليل منهم بالخدمات الرسمية المحددة والمخصصة للمغتربين. ويود المغتربون أن تقوم السفارات على وجه الخصوص بدور أكبر في تجميع رواد الأعمال والمهنيين داخل الوطن، مما يزيد من فرص تكوين شبكات للتواصل (الشكل 6-ب). ويجب تنظيم هذه الفعاليات جيداً وإعدادها مسبقاً لتعظيم الاستفادة وتنفيذ المشاريع والصفقات التجارية. كما يأتي توفير المعلومات عن المتطلبات التنظيمية وإنشاء دليل لمؤسسات الأعمال ضمن أعلى ثلاثة خيارات لدور السفارات.

الشكل 6-أ: الأشياء التي يتوقعها مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربون من الحكومات

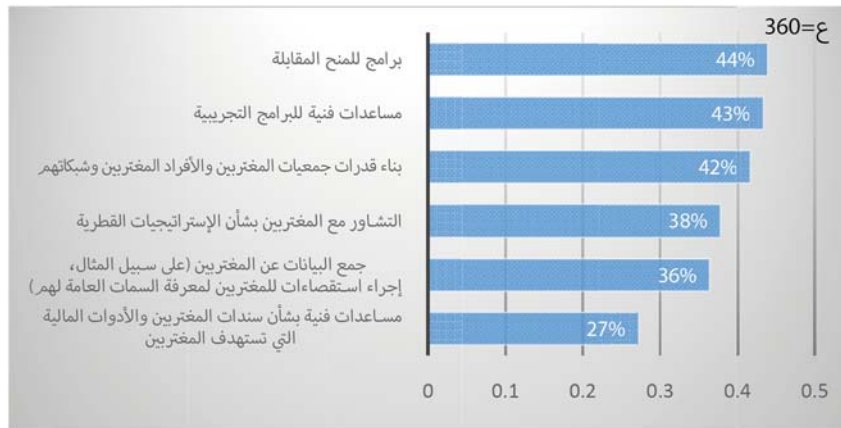


الشكل 6-ب: الخدمات المرجوة من السفارات لتسهيل التجارة



وافق معظم المشاركين في الاستقصاء على عبارة أن بمقدور مجموعة البنك الدولي لعب دور حيوي في مساعدة مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المغتربين (84%). وأول ثلاثة إجراءات مطلوبة من المؤسسات الإنمائية الدولية هي إنشاء برامج للمنح المقابلة، وتقديم مساعدات فنية للبرامج التجريبية، وبناء قدرات الجمعيات والأفراد المغتربين وشبكات التواصل (الشكل 6-ج). ولا يرى المغتربون هنا أيضا ضرورة للمساعدة بإصدار سندات لهم، مما يؤكد النتائج السابقة بأن مواطني المنطقة المغتربين ليسوا على استعداد للاستثمار في المنطقة، لاسيما باستخدام أدوات معقدة نوعا ما. وحظيت قوة البنك الدولي على جمع مختلف الأطراف وتبادل المعارف العالمية بتقدير خاص. ورحب المشاركون في مجموعات التركيز بالإجماع بمبادرة مجموعة البنك الدولي للتواصل مع المغتربين. ويعتقد مواطنو المنطقة المغتربون في الخارج أن مجموعة البنك الدولي يمكنها بشكل أساسي سد الفجوة الموجودة بينهم وبين الحكومات في بلدانهم.

الشكل 6-ج: الخدمات المطلوبة من المؤسسات-مثل البنك الدولي



تبذل بعض بلدان المنطقة جهودا منتظمة لإشراك مواطنيها المغتربين. فالمغرب على سبيل المثال لديها وزارة خاصة بالمغاربة في الخارج، ومؤسسة ملكية مختصة بتعزيز مشاركة المغتربين، ومعاهدات ثنائية مع فرنسا وغيرها من بلدان المهجر تتناول الهجرة الدورية بما في ذلك إجراءات مراقبة الحدود (الإطار 6-ب). والهدف من الموقع الإلكتروني مغاربة العالم أو بلادي (<http://www.bladi.net/>) هو استخدامه كنافذة موحدة لتوطيد العلاقة مع المغتربين. وتهدف الهيئات المختصة إلى تعزيز نقل المعارف والتكنولوجيا والاستثمارات من جانب المغاربة الذين يعيشون في الخارج. ولدى تونس كاتب للدولة في وزارة الشؤون الاجتماعية يختص بمشاركة المغتربين. ويسمح كلا البلدين بازدواج الجنسية والتصويت في الخارج.

الإطار 6-ب: المبادرات الرئيسية في المغرب

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج التي تأسست عام 1990 بهدف استدامة وتقوية الروابط بين المغاربة المغتربين والمغرب.

حددت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج ووزارة شؤون الهجرة 11 مجالا إستراتيجيا لاستثمار المغتربين: تقديم الخدمات عن بُعد، والسيارات، وصناعة الطيران، والإلكترونيات، والمنسوجات، والصناعات الغذائية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحقوق الامتياز التجاري، والبيئة، والطاقة.

وأنشئ مجلس الجالية المغربية بالخارج، وهو منظمة تساعد الحكومة على دراسة أوضاع المغتربين في الخارج والتشاور معهم، في عام 2007.

ولتسهيل نشر المعلومات، أنشأت الوزارة موقعا على شبكة الإنترنت بعنوان "مغاربة العالم" (maghribcom.gov.ma) والذي يستهدف المغاربة المهنيين أصحاب المهارات.

وعلى المستوى الجهوي، يعمل المركز الجهوي للاستثمار على جذب الأنظار إلى قادة المشاريع من المغتربين. وكان يجري تجريب برنامج منازل المغاربة المقيمين في الخارج، وهو برنامج يقدم المعلومات للأفراد المغتربين العائدين، عام 2015 في جهة بني ملال.

وأنشئت أدوات مالية في المغرب مثل الصندوق الخاص "صندوق تشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج" الذي أطلقه صندوق الضمان المركزي بالاشتراك مع التجاري وفا بنك والبنك الشعبي. ويقدم صندوق تشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج أدوات تمويلية خاصة للمستثمرين من المغتربين (منح، قروض).

ولتشجيع نقل الخبرات في مجالات التعليم والبحوث ودعم الابتكار، قامت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي والجمعية المغربية للبحث والتطوير، عام 2006 بإنشاء المنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج الذي يديره المركز الوطني للبحوث العلمية والفنية.

وفي الجزائر، تتولى وزارة الشؤون الخارجية ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال زمام القيادة في توطيد العلاقات مع المغتربين. وفي عام 2013، أنشأت الحكومة الجزائرية بوابة إلكترونية مخصصة للمهارات الوطنية بالخارج أطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية بالخارج (algeriecompetences.dz). وتعرض هذه البوابة قائمة كبيرة بالمشاريع التي تجذب المهنيين المغتربين كما تتيح مجالاً للتبادل وتبادل المعلومات وتقديم طائفة متنوعة من الأدوات التعاونية لجميع مستخدمي البوابة. لكن للأسف لم يتم تحديثها منذ إنشائها. وفي عام 2014، تعهدت الحكومة الجزائرية بأربعة عشر التزاماً لخدمة الجالية الجزائرية في الخارج. وشملت المكونات الرئيسية للبرنامج إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل تقديم مساعدات مالية للمهاجرين الشباب الذين لديهم روابط مهنية مع وطنهم، وافتتاح فروع للبنوك العامة الجزائرية في البلدان التي بها جاليات جزائرية قوية مثل فرنسا، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العامة في الجزائر (سيُفضّل نقل المعرفة التقنية والتحويلات المالية).

وتبدو هذه الجهود هزيلة وضئيلة إذا ما قورنت بالبرامج الأكثر طموحاً وفاعلية في أنحاء أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، تبرز الفلبين على وجه الخصوص باعتماد نهج منظم لخدمة مواطنيها المهاجرين وتخصيص موارد كبيرة لهذا الجهد، فيما لا تقوم معظم بلدان المنطقة سوى بالقليل وتفترق جهودها في الغالب إلى الرؤية والوضوح (الإطار 6-ج). فعلى سبيل المثال، تركز الاتصالات مع المغتربين غالباً على طلب المساعدة منهم بدلاً من التركيز على احتياجاتهم وتوسيع نطاق فرص التعاون معهم.

الإطار 6-ج: نهج الحكومة الفلبينية للتواصل مع المغتربين

ربما أفضل طريقة لتوضيح ما هو ممكن في استجابة الحكومات هو دراسة حالة الفلبين التي لديها على الأرجح أكثر النهج دقة وتطوراً لتوطيد علاقات أي بلد مع مواطنيه المغتربين. وأحد الشروط المسبقة لحسن "إدارة المغتربين" هو معرفة أين ومن هم - وهو تحدٍ كبير في حد ذاته. ومن بين تعداد سكان يبلغ نحو 98 مليون نسمة، تقدر الحكومة الفلبينية أن عدد مواطنيها المقيمين في الخارج يزيد قليلاً عن 10 ملايين شخص من بينهم 1.1 مليون مهاجر غير نظامي. ومن بين المهاجرين الحائزين على الوثائق اللازمة، هناك نحو 4.8 مليون شخص يقيمون في الخارج بشكل دائم، فيما يقيم 4.2 مليون شخص في الخارج بشكل مؤقت لأغراض العمل. ويرسل هؤلاء المهاجرون تحويلات بقيمة 28 مليار دولار سنوياً إلى الفلبين (ثالث دولة بعد الصين والهند)، أي بما يعادل نحو 10% من إجمالي ناتجها المحلي. وتضع الحكومة الحالية المغتربين الفلبينيين في البند رقم 10 من برنامجها الانتخابي: "حكومة توفر فرص عمل محلياً وبالتالي سيكون العمل في الخارج خياراً وليس ضرورة، وعندما يقرر مواطنوها [الهجرة]، فإن رعايتهم وحمايتهم ستظل تمثل أولوية لدى الحكومة. ولا شك أن رسالة أن المواطنين الفلبينيين المقيمين والعاملين في الخارج يتم الاعتراف بهم وتقديرهم باعتبارهم جزءاً من الوطن ومساهمين في تنميته وسفراء له ترسي أساساً مهماً يمكن أن تُبنى عليه المشاركة.

وتدير الفلبين علاقاتها مع مواطنيها المغتربين من خلال كاتب الدولة على مستوى وزاري، وتتم المشاركة بشكل منهجي. ويُبين ذلك في 10 مجالات يمكن تقسيمها تقريباً إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما المجالات التي "تأخذ" الفلبين فيها بشكل أساسي من المغتربين والمجالات التي "تعطيهم" فيها بشكل أساسي. وتشمل المجموعة الأولى الأعمال الخيرية للمغتربين (التي تشمل

التحويلات من شخص إلى آخر والتنمية المجتمعية على المستوى المحلي) والمبادرات السياحية واستثمار المغتربين والدوائر الاستشارية لأنشطة الأعمال وتبادل التكنولوجيا وكسب العقول، وهي تشجيع عودة أو تبادل المهاجرين أصحاب المهارات العالية. أما المجموعة الثانية ذات الاهتمام الأكبر بالنسبة للمهاجرين، فإنها تشمل العودة وإعادة الاندماج والمساعدة والمشورة القانونية الشاملة والبعثات الطبية والتنسيق والتبادل الثقافي. وضمن هذه المجالات العامة للمشاركة، يتم استخدام العديد من الأدوات المختلفة بدءاً من عقد مؤتمرات قمة عالمية بشأن المغتربين لتعزيز الروابط الثقافية والمبادرات الإنمائية وصولاً إلى تصميم برامج للمجتمعات المحلية في مقاطعات محددة لإعداد العمال للهجرة (ويشمل ذلك التعليم والتدريب) وضمان استمرار تواصلهم مع المجتمعات المحلية. وتسمح الفلبين بازدواج الجنسية وتوفر مخصصات للتصويت بالخارج. وربما الشيء الأهم هو أن الفلبين أبرمت اتفاقيات لانتقال العمالة مع نحو 80 بلداً، وذلك لتعزيز الهجرة الدورية لمواطنيها وضمان سلامتهم ومعاملتهم معاملة عادلة في الخارج وتسهيل انتقال المعاشات التقاعدية.

المصدر: دادوش 2015.

السؤال الملح بشأن السياسات هو لماذا لا يتم فعل المزيد من أجل إشراك المغتربين بالنظر إلى كبر المنافع المستمدة من وجود أعداد كبيرة منهم. ويبدو أن هناك عدداً من المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة بشكل أكثر منهجية. وفي معظم بلدان المنطقة، لا يُتاح للمغتربين إبداء الرأي أو التمثيل سوى بقدر ضئيل للغاية، مما يعكس طبيعة النظام السياسي أو غياب التنظيم أو كلاهما. وتبعاً لطبيعة النظام، قد تخشى الحكومة من نفوذ المغتربين واستغلال حرية التعبير النسبية التي تتيحها. وتمثل محدودية الموارد وغياب التنسيق فيما بين أجزاء كثيرة من الحكومة (على سبيل المثال، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الخارجية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة التنمية الإقليمية) أيضاً جزءاً مهماً من المشكلة. ويجب أن يكون هناك التزام واضح بالأجندة الخاصة بالهجرة والمغتربين. وبين المغتربين، يوجد قدر كبير من عدم الثقة في الحكومة وقدرتها واستعدادها للمساعدة. وبشكل خاص، يُنظر بارتياح إلى أي جهد لتشجيع إرسال التحويلات أو توجيهها أو فرض ضرائب عليها. ونظراً للحساسية السياسية للهجرة في بلدان المهجر، فإنه يتعين على حكومة البلد الأصلي انتهاز خط دبلوماسي دقيق في مساعدة مواطنيها المغتربين بالخارج. وأخيراً، يوجد نقص خطير في المعلومات عن المغتربين والصعوبات الكبيرة التي ستتم مواجهتها لتحديد من يندرجون ضمن المغتربين وأماكنهم وماذا يفعلون وأفضل السبل للتواصل معهم. لذلك، فإن رسم خريطة للمغتربين يُعد نقطة انطلاق بالغة الأهمية.⁵

⁵ إذا كان اسم عائلتك ماكناماً وكنت تقم خارج أيرلندا، فتوقع أن يصلك خطاباً. بادرت منظمة "أيرلندا تمد جسور التواصل"، وهي منظمة غير ربحية تمولها الحكومة الأيرلندية إلى حد كبير، إلى القيام بما تسميه "سلالة النسب العكسية". فبدلاً من انتظار قيام الأشخاص بتتبع أصول نسبهم الأيرلندية، تبني المنظمة شجرات العائلات من الجذور إلى الفروع حيث تتبع أحفاد من رحلوا إلى أمريكا وأستراليا وغيرها من البلدان. ويقوم متطوعون بعد ذلك بدعوتهم إلى زيارة الوطن. ويُعد ذلك مهمة جبارة: يرغب مايك فيريك، مؤسس المنظمة، في بناء قاعدة بيانات للمغتربين الأيرلنديين تحتوي على ما يتراوح من 30 إلى 40 مليون اسم (الإيكونوميست 2015).

وهناك بعض المعوقات الهيكلية التي يصعب تغييرها أمام تحقيق المشاركة بشكل أكثر منهجية. فعلى سبيل المثال، تتوفر لبلد صغير مثل لبنان موارد ونفوذ أقل على بلدان المهجر مما لدى الفلبين أو مصر، كما أن النظام الاستبدادي والقمعي الذي يخشى من استقلالية مواطنيه المغتربين يكون أقل تواسلاً على الأرجح من نظام يرى مواطنوه أن لديه قدراً عالياً من الشرعية. ورغم ذلك، فإن معظم المعوقات أمام مشاركة المغتربين بفاعلية أكبر ليست هيكلية بل تنظيمية أو إدارية ويمكن التغلب عليها. والمطلوب هو زيادة الوعي بدرجة أكبر بكثير بالدور المهم للمغتربين في التنمية ومتطلباته والإرادة السياسية لبناء جسور التواصل.

لم تول هذه الدراسة والمناقشات العامة بصورة أعم اهتماماً كبيراً للدور الذي يمكن للحكومات في بلدان المهجر أن تلعبه في دعم الروابط بين المغتربين وبلدانهم الأصلية. لكن دور بلد المهجر يُعد بالغ الأهمية أيضاً في، على سبيل المثال، ضمان مراعاة حقوق المهاجرين وتسهيل الهجرة الدورية من خلال-على سبيل المثال- السماح بازدواج الجنسية وانتقال المعاشات التقاعدية واعتماد أنظمة ملائمة بشأن تصاريح العمل والضرائب. وبقدر ما يمكن لتوطيد روابط المغتربين بالبلد الأصلي أن يؤدي إلى تعزيز التنمية به، فإن بلد المهجر يستفيد من النمو والاستقرار ويمكنه، من خلال تشجيع العودة والهجرة الدورية، تفادي بعض التعقيدات والتوترات السياسية المرتبطة بكميات أعداد المهاجرين الدائمين. وفي هذا السياق، تُتاح فرص واضحة ومفيدة للجميع أمام الحكومات في البلدان الأصلية وبلدان المهجر والمغتربين للتوصل إلى حلول تعاونية (دادوش 2015).

سابعاً. الاستنتاجات والتوصيات

يشير التحليل الوارد في هذا التقرير إلى ضرورة الاستفادة من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يعيشون في الخارج من أجل تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا في المنطقة. وليس ضرورياً أن يعود المغتربون إلى أوطانهم لتقديم المساعدة، بل بمقدور الكثيرين منهم تقديم مساندة قيّمة مع استمرار إقامتهم في الخارج.

النتائج الرئيسية:

- (1) مواطنو المنطقة المغتربون متحمسون وملتمزمون بشكل عام بمساندة تحقيق تنمية اقتصادية في أوطانهم والعطاء لها. ويُعد ذلك صحيحاً بغض النظر عن البلد محل الإقامة أو عدد السنوات في الخارج أو مستوى الدخل أو جيل المغتربين. ويرتبط المغتربون بالمدن التي نشأوا بها وتقيم فيها أسرهم وأصدقائهم بدرجة أكبر من ارتباطهم ببلدانهم الأصلية.
- (2) لا تعترف حكومات بلدان المنطقة بشكل عام ورسمي باتساع نطاق مساهمة مواطنيها المقيمين بالخارج بما يتجاوز التحويلات. ورغم ذلك، يمكن لهؤلاء المواطنين اجتذاب استثمارات أجنبية وتعزيز التجارة وزيادة الأعمال وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعارف. ويمكن أن يكون هذا التأثير كبيراً لاسيما عندما تكون أنشطة التواصل والسياسات لا مركزية وتتبع من المستوى المحلي.
- (3) يعرب مواطنو المنطقة المغتربون عن مستوى عالٍ من عدم الثقة في المؤسسات داخل أوطانهم ويدعون إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكومات ومواطنيها المقيمين بالخارج. فالمغتربون، لاسيما من يعيشون في بلدان ذات نظم أفضل للإدارة الرشيدة والحوكمة ومؤسسات أقوى، لا يكفون عادةً عن المطالبة بسد الفجوات

في مستوى الجودة وتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومات كما أنهم يدركون ذلك. ولهذا، يمكن أن يشكّل المغتربون مصدراً للتغيير ووسيلة لإدخال ممارسات جديدة أفضل.

(4) إن الشكل المفضّل حالياً لمشاركة مواطني المنطقة المغتربين يتمثل غالباً في نقل المعارف والتوجيه والإرشاد وبناء القدرات. ورغم أن عدداً من المغتربين استثمروا أو حاولوا الاستثمار في أوطانهم، فإنهم يعتقدون أنه يجب إعطاء الأولوية لمساعدة المهنيين ورواد الأعمال الشباب لكي يصبحوا أكثر تنظيماً، وإبراز أفكارهم ومشاريعهم بشكل أفضل، وتحسين تسويق منتجاتهم وخدماتهم، ومساعدتهم على الوصول إلى الأسواق. كما يعتقدون أن الوضع الاقتصادي وعدم نضوج الأسواق المحلية ليسا مواتيين للاستثمار في الوطن وسيأتيان في مرحلة لاحقة.

(5) عند التفكير في الاستثمار، يكون الاستثمار المباشر في الوطن هو أداة الاستثمار المفضلة لأن الأدوات المالية البديلة مثل السندات الحكومية وسندات المغتربين تبدو غير جاذبة نظراً لغياب الشفافية والمساءلة بشكل عام في تنفيذ المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر المغتربون إلى معلومات موثوقة عن فرص أنشطة الأعمال، لاسيما على المستوى المحلي، في المدن والمناطق التي ينحدرون منها.

(6) يمكن أن تلعب المؤسسات الإنمائية دوراً رئيسياً في تعبئة المغتربين في مختلف البلدان لتبادل الخبرات، وتسهيل الحوار بين الحكومات والمغتربين، وإتاحة المعارف حول الممارسات الدولية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة مع استمرار ارتفاع مستوى عدم الثقة، ولذلك هناك حاجة إلى وضع آليات لبناء الثقة.

التوصيات

- (1) يجب على حكومات بلدان المنطقة الإقرار رسمياً بأهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها مواطنوها المهنيون والخبراء المقيمون بالخارج، والذين يمثلون أحد أصول رأس المال البشري الكبيرة، فيما يتعلق بالتجارة وأنشطة الأعمال والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي والعالمي ونقل المعارف والمهارات. ويجب أن تختلف الاحتياجات والسياسات تبعاً لنوع البلد. كما يجب أن تختلف المشاركة والبرامج القطرية مع المغتربين تبعاً لأوضاع واحتياجات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمغتربين كذلك. وسيختلف النهج المتبع لوجود مجموعات مختلفة من بلدان المنطقة: (1) بلدان مستقرة نسبياً مثل بلدان المغرب العربي ومصر والأردن؛ و(2) بلدان تشهد أزمات أو في طور إعادة الإعمار مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن؛ و(3) دول مجلس التعاون الخليجي التي يقيم بها الكثير من مواطني المنطقة المغتربين.
- (2) يمكن أن تحقق الحكومات هذا الهدف بعدة طرق.

أ. رسم خريطة للمغتربين هو عمل بالغ الأهمية يجب أن تقوم الحكومات به. وسيساعد ذلك في إعداد برامج التواصل المحددة وتلك الموجهة لمختلف فئات المغتربين الذين لديهم مهارات واهتمامات مختلفة. كما سيأتي للحكومات تعبئة المغتربين بسرعة أكبر. وقد تختلف برامج التواصل والأهداف تبعاً لحاجة الحكومات إلى تعبئة مواطنيها المغتربين للاكتتاب في سندات حكومية أو سندات للمغتربين، أو لمساعدة اللاجئين في البلد الذي يقيم به المغتربون، أو للاستفادة من خبراتهم وشبكاتهم المهنية. ويجب أن تنظر الحكومات أيضاً في إلغاء

مركزية أنشطة التواصل والتعبئة للمغتربين الذين يحتفظون عادةً بروابط قوية مع المدن والمناطق التي نشأوا بها.

ب. تشعر النخبة من المغتربين بحساسية خاصة إزاء التقدير الرسمي من الحكومات في بلدانهم. ويمكن للحكومات أن تشترك إستراتيجياً مع مجموعة صغيرة من المغتربين المتفوقين في برنامج للنخبة يعود بالنفع على البلد. وهناك أمثلة لشبكات منظمة من هذا القبيل، من بينها الشبكة الاسكتلندية العالمية وشبكة شبلي العالمية واللذان تضمآن نحو 600 و100 عضو على التوالي. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنشأت تونس مؤخراً برنامج "السفراء" الذي يستهدف المهنيين المغتربين ذوي المناصب الإدارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات من أجل الترويج لمشروع "تونس الذكية" في الخارج.⁶ فما تقوم به قلة قليلة لمساندة برامج محددة يمكن أن يحدث فرقا. ويمكن أن تعمل الحكومات بشكل استباقي على تسهيل التواصل بين المغتربين ورواد الأعمال المتواجدين داخل الوطن، وذلك من خلال تحسين تدفق المعلومات عن فرص أنشطة الأعمال وتواجد المغتربين حول العالم. ومن شأن النوافذ الإلكترونية الخاصة بكل بلد والتي تربط المهنيين المغتربين بمشاريع ملموسة أن تكون مفيدة كما ستتطلب إعداد خرائط للمشاريع في البلدان الأصلية. ويمكن أن يساعد شركاء التنمية الذين يساندون رواد الأعمال المحليين في إنشاء هذه النوافذ لأن مشاريعهم تخضع للفرز والفحص في عملية اختيار تُجرى بعناية.

ج. يمكن أن تشجع الحكومات المغتربين على المساهمة في أنشطة تنافسية للبحث والابتكار داخل أوطانهم. كما يمكن أن يساعد المغتربون في بناء البيئة المحلية للابتكار والبحث. ومن الأمثلة البارزة في هذا الشأن مسابقات التميز البحثي التي بدأ تنظيمها في كرواتيا عام 2008 والمكسيك عام 2009 وروسيا عام 2010 والتي قدمت أموالا مقابلة للمنظمات المحلية التي تنشئ مشروعا مشتركا مع أفراد من المغتربين (كابيل وآخرون 2013).

د. يمكن للحكومات، بمساعدة شركاء التنمية الثنائيين والعالميين، أن تساعد أيضا في إنشاء شبكات لتبادل المعارف تسهل الاستفادة من مهارات المغتربين. وتشتمل بعض المبادرات على برامج يراها الموجهون في قطاعات أو صناعات معينة، ومشاريع بحثية مشتركة، وآليات لاستعراض النظراء، وعودة افتراضية (من خلال التعليم عن بعد والتعلم عبر الإنترنت)، وزيارات ومهام قصيرة الأجل. ولزيادة منافع هذه الأنشطة، سيتعين على البلدان إجراء مسح للموارد البشرية المتاحة بين مواطنيها المغتربين وإنشاء شبكات نشطة وتطوير أنشطة وبرامج محددة.

هـ. يجب أن تدعو مبادرات ريادة الأعمال التي تفوقها الحكومة والقطاع الخاص المغتربين المهنيين ورعاة الأعمال بشكل منهجي إلى تقديم التمويل الأولي والتوجيه لرواد الأعمال ذوي إمكانات النمو العالية، لاسيما في

⁶ تونس الذكية هي مبادرة استثمارية حكومية تهدف إلى تسهيل تشغيل الشباب الخريجين وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات القائمة عليها. والهدف هو تحويل تونس إلى "مركز رقمي" ذات الصيت وجذب مستثمرين أجانب على وجه الخصوص.

المراحل الأولى من الصفقات. وسيقوم مشروع التمويل الأولي لأسهم رأس المال في المغرب بتكلفة قدرها 50 مليون دولار، والذي يهدف إلى تعبئة أسهم رأس المال الخاصة وزيادة عروض رأس المال المخاطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانات النمو العالية، بإشراك المغاربة المغتربين في كافة مراحل هذه العملية.

(3) يمكن لشركاء التنمية أيضاً لعب دور مهم على مستويات متعددة.

أ. يمكنهم لعب دور تجميحي لاسيما بين المغتربين وواضعي السياسات وفيما بين المغتربين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. ويجب أن ينظّم شركاء التنمية مؤتمراً يُعقد بشكل دوري لجمع الأطراف الفاعلة الرئيسية، وتعزيز عمليات التبادل، ورصد التقدّم المحرز، ومتابعة تنفيذ المشاريع والالتزامات. وقد يشمل هؤلاء الشركاء البنك الدولي لاسيما من خلال الصندوق الائتماني متعدد الجهات المانحة "شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية"، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمركز التجاري الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تنشط جميعاً في هذا المجال.

ب. يجب على شركاء التنمية أيضاً مواصلة الدعوة إلى تسهيل تدفق المهاجرين، لاسيما المهنيين والخبراء، لتشجيع نقل المعارف والمهارات بين المغتربين وأوطانهم. وبالتالي، يمكن للمغتربين التفكير بعد ذلك في العودة إلى أوطانهم مؤقتاً واستخدام خبراتهم لصالح تنمية اقتصاد بلدهم الأصلي مع ضمان إمكانية هجرتهم مرة أخرى بسهولة.

ج. يمثل تقليص تكلفة إرسال التحويلات، التي يمكن أن تصل إلى عدة نقاط مئوية من قيمة التحويلات الأصغر، فرصة واضحة أخرى لتدخل الحكومة. فمن خلال تعزيز التنافس في تحويل الأموال ومساندة استخدام وسائل تكنولوجية حديثة لتحويل الأموال، مثل الهواتف المحمولة وبطاقات الائتمان والأنظمة المستندة إلى الويب، يمكن للحكومات تسهيل وتيسير إرسال التحويلات وكذلك زيادة تدفقها بشكل مباشر.

Aykut, Dilek, and Dilip Ratha. 2003/2004. "South-South FDI Flows: How Big Are They?" *Transnational Corporations* 13 (1): 149–76.

Cuaresma, Jesus, Mathias Moser, and Anna Raggl. 2013. "On the Determinants of Global Bilateral Migration Flows." <http://www.foreurope.eu/fileadmin/documents/pdf/Workingpapers/>.

[DIAMAED, 2014](#), les diasporas maghrébines en Europe souhaitent apporter leur contribution au développement économique de leurs pays d'origine, mimeo, http://www.entreprendre-mediterranee.com/imports/Communiqu_synth_se_enquete_DiaMed_Entrepreneurait_et_Diasporas_au_Ma_ghreb_27juin2014.pdf

Dolman, Ben. 2008. "Migration, Trade and Investment." Productivity Commission Staff, Working Paper, Canberra, February.

The Economist. 2011. "The Magic of Diasporas: Immigrant Networks Are a Rare Bright Spark in the World Economy. Rich Countries Should Welcome Them." November 19. <http://www.economist.com/node/21538742>.

———. 2011. **Weaving the World Together: Mass Migration in the Internet Age Is Changing the Way that People Do Business.** November 19. <http://www.economist.com/node/21538700>.

———. 2013. **"The Lebanese Diaspora, A Tale of Two Traders, Business People from Lebanon Fare Better Abroad than at Home, March 16..**

———. 2015a. **The Diaspora, The Worldwide Web: India Should Make More of a Valuable Asset Abroad.** May 23. <http://www.economist.com/news/special-report/21651331-india-should-make-more-valuable-asset-abroad-worldwide-web>.

———. 2015b. **"Nigerians Abroad, Secret Weapon, Nigeria's Diaspora Is a Source of Money, Markets, Skills and Ideas."** June 20. <http://www.economist.com/news/special-report/21654360-nigerias-diaspora-source-money-markets-skills-and-ideas-secret-weapon>.

———. 2015c. **"How Valuable Are They? Migrant Brainpower."** June 27. <http://www.economist.com/news/international/21656175-migrant-brainpower?fsrc=scn/fb/wl/pe/st/migrantbrainpower>.

———. 2015d. **"Gone but not Forgotten: Governments Believe Their Diasporas Can Solve All Sorts of Problems. But They Are a Picky, Unbiddable Bunch."** June 27.

<http://www.economist.com/news/international/21656176-governments-believe-their-diasporas-can-solve-all-sorts-problems-they-are-picky>.

Felbermayr, Gabriel, and Farid Toubal. 2007/2008. "Cultural Proximity and Trade." http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1133987.

Hisham, Foad. 2008. "Familiarity Breeds Investment: Immigration and Equity Home Bias." Department of Economics, San Diego State University. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1092305.

Foley Fritz C., and Kerr William R. 2012. "Ethnic Innovation and U.S. Multinational Firm Activity." Working Paper 12-006 Harvard Business School, Cambridge, MA.

Ghatak, Subrata, Monica Ioana Pop Silaghi, and Vince Daly. 2009. "Trade and Migration Flows Between Some CEE Countries and the UK." *Journal of International Trade and Economic Development* 18(1): 61–78.

Gould, David. 1994. "Immigrants' Links to the Home Country: Empirical Implications for U.S.-Bilateral Trade Flows." *Review of Economics and Statistics* 76 (2): 302–16.

Greif, Avner. 1993. "Contract Enforceability and Economic Institutions in Early Trade: The Maghribi Traders' Coalition." *American Economic Review* 83(3): 525–48.

Hausmann, Ricardo. 2013. "The Tacit-Knowledge Economy," Project Syndicate. <http://www.project-syndicate.org/commentary/ricardo-hausmann-on-the-mental-sources-of-productivity-growth>.

Nassar, Heba. 2013. "Developing a Platform for Microfinance and Partnerships Between Diaspora and Entrepreneurs in Egypt, Morocco, Tunisia and Lebanon. December, Geneva, Switzerland: International Organization for Migration.

Hirschman, Charles, Philip Kasinitz, and Josh DeWind, eds. 1999. "The Handbook of International Migration: The American Experience." New York: Russell Sage Foundation.

Ionescu, Dina. 2006. "Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries: Challenges for Policymakers." Migration Research Series No. 26, International Organization for Migration, Geneva.

Kapil, Natasha, Marcin Piatkowski, and Cristina Navarrete Moreno. 2013. "Poland's Smart Growth Operational Program Review." World Bank, Washington, DC.

KNOMAD. 2016. "Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook." Migration and Development Brief 26, World Bank, Washington, DC.

Leblang, David. 2010. "Familiarity Breeds Investment: Diaspora Networks and International Investment." *American Political Science Review* 104 (3): 584-600.

Morgenroth, Edgar, and Martin O'Brien. 2008. "Some Further Results on the Impact of Migrants on Trade." Working Paper DYNREG26, Economic and Social Research Institute, Dublin.

Nielsen, Tjai M., and Liesl Riddle. 2007. "Why Diasporas Invest in the Homelands: A Conceptual Model of Motivation." http://papers.ssrn.com/sol3/Papers.cfm?abstract_id=987725.

Plaza, Sonia. 2009a. "Promoting Diaspora Linkages: The Role of Embassies." Conference on Diaspora and Development, July 14, World Bank, Washington, DC.

———, 2011. "Can the Diaspora Contribute to the Creation of Jobs in the Middle East and North Africa?" World Bank, Washington, DC.

Plaza, Sonia, and Dilip Ratha. 2011. "Diaspora for Development in Africa." World Bank, Washington, DC.

Ratha, Dilip, Sankat Mohapatra, Caglar Özden, Sonia Plaza, William Shaw, and Abebe Shimeles, 2011.

"Leveraging Migration for Africa: Remittances, Skills and Investments."

<http://siteresources.worldbank.org/EXTDECPROSPECTS/Resources/476882-1157133580628/AfricaStudyEntireBook.pdf>.

Rauch, James, and Alessandra Casella. 1998. "Overcoming Informational Barriers to International Resource Allocation: Prices and Group Ties.", Working Paper 6628, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Rauch, James, and Victor Trindade. 2002. "Ethnic Chinese Networks in International Trade." *Review of Economics and Statistics* 84 (1): 116–30.

The Royal Society, 2011, Knowledge, Networks and Nations: Global scientific collaboration in the 21st century, RS Policy document 03/11 Issued: March 2011 DES2096

Tadesse, Bedassa, and Roger White. 2011. "Emigrant Effects on Trade: Re-examining the Immigrant-trade Link from the Home Country Perspective." *Eastern Economic Journal*. 37(2): 281-302.

USAID. 2010. "Diasporas: New Partners in Global Development Policy." <http://diasporamatters.com/publications-resources-2/>.

———. "Partnering with USAID: Building Alliances for Sustainable Solutions." https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1880/Partnering_with_USAID_Diasporas%28GDF2012%29.pdf.

U.S. Department of State. 2015. "Secretary of State Kerry Remarks at the 2015 Global Diaspora Week Launch Event "Partnering for Global Impact." " Washington, DC, October 9.

<http://www.state.gov/secretary/remarks/2015/10/248072.htm>.

The Wall Street Journal. 2012. "Morocco's Aviation Industry Takes Off." March

20. <http://www.wsj.com/articles/SB10001424052970204059804577226763868263758>.

World Bank. 2013. "Diaspora Investing in the Caribbean." InfoDev and The World Bank, Washington, DC.

———. 2015. "Migration and Remittances Brief: Recent Developments and Outlook - Special Topic: Financing for Development." April, World Bank, Washington, DC.

———. 2015. "Malaysia: Filling the Skills Gap to Meet the Demands of a Growing Economy."

July. <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/07/17/malaysia-filling-the-skills-gap-to-meet-the-demands-of-a-growing-economy>.

المرفق: المنهجية

تعريف المغتربين

يواجه أي نشاط يستهدف المغتربين في أي بلد أو منطقة تحدياً رئيسياً، وهو: تعريف المغتربين. فالتعريف ليس محددًا بوضوح في الأدبيات المتاحة لأن الانتماء إلى طائفة من المغتربين قد لا يعتمد فقط على الجنسية بل أيضاً على مجموعة من السمات التاريخية والثقافية المشتركة. وتعتبر الحكومة الأيرلندية أن جميع من ينحدرون من أصل أيرلندي – ربما 60 أو 70 مليون نسمة- هم جزء من المغتربين الأيرلنديين. وتزعم إسرائيل أن جميع اليهود هم من مواطنيها المغتربين. والتصنيف القياسي للمغتربين هو كالتالي:

- المغتربون المقيمون- الأفراد الذين وُلدوا في بلدهم الأصلي ويقيمون الآن بشكل دائم أو مؤقت في بلد مضيف.
- المغتربون ذوو الروابط المستمدة من أسلافهم- الأفراد الذين يرتبطون بأوطانهم بحكم أصول أسلافهم (على سبيل المثال، المغتربون من الجيل الثاني والثالث). وتصبح الأجيال اللاحقة أكثر ارتباطاً بأرض أسلافهم من آبائهم أو أجدادهم.
- المغتربون من الجيل التالي- الأفراد المغتربون الأصغر سناً الذين نقل أعمارهم عادةً عن 35 عاماً وتمثل مشاركتهم عنصراً أساسياً لضمان استدامة الإستراتيجيات الحالية الخاصة بالمغتربين.

هناك بُعدان للمغتربين: أولهما الهجرة، وثانيهما الحفاظ على صلة بالوطن. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن التعريف العام للمغتربين هو "أنهم أفراد من جماعات عرقية ووطنية تركوا أوطانهم لكن يحتفظون بروابط معهم." ولذلك، فإن تقييم حجم المغتربين وتحديد معايير التبعية يمكن أن ينطوي على تحديات صعبة. ويذكر أيونيسكو (2006) أن تعريف المغتربين يتضمن عوامل مختلفة يمكن أن تشمل محل الميلاد ومدة الهجرة والجنسية بل وحتى الهوية.

ولغرض هذا التحليل، اعتمد فريق العمل تعريفاً لا يعتمد فقط على الجنسية بل يستند كذلك إلى الاعتراف ذاتياً بالانتماء إلى المغتربين. ويضم هذه النهج نهجاً مماثلاً تم اعتماده في دراسة بعنوان "المغتربون يستثمرون في منطقة البحر الكاريبي" نشرها برنامج المعلومات من أجل التنمية (Infodev) والبنك الدولي.

جمع البيانات

استخدم المشروع نهجاً ثنائي الاتجاه لجمع بيانات عن مواطني المنطقة المغتربين.

استقصاء عبر الإنترنت لمواطني المنطقة المقيمين في الخارج: كان الهدف من الاستقصاء هو تقديم وصف عام لسمات واتجاهات مواطني المنطقة المغتربين، بما في ذلك التجارة والاستثمار والتكامل في المنطقة. ولذلك، كان مطلوباً أن يغطي هذا الاستبيان طائفة واسعة من الموضوعات لكنه كان موجزاً بما يكفي لترغيب المشاركين في إكمال المقابلة.

وصُمم الاستقصاء بحيث يضم بعض الأسئلة التي سبق طرحها في استقصاءات مشابهة. وفي البداية، تم الوصول إلى عينة صغيرة ملائمة من السكان لتتم دراستها. وأجرينا اختباراً تجريبياً للاستبيان بين التونسيين المغتربين. وجرى إدخال تغييرات إضافية على الاستبيان بناءً على نتائج الاختبار المسبق. وُزعت نماذج الاستبيان باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وشارك في الاستقصاء أفراد معظمهم من تونس والمغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن.

وأجرى الفريق أيضا مناقشات لمجموعات التركيز من أجل تعميق المعرفة والتواصل مع المزيد من الأفراد المغتربين وشبكاتهم. وطُرحت مجموعة الأسئلة نفسها على مختلف المجموعات، وتم تنسيق هذه الاجتماعات بواسطة أحد المنسّقين المتخصصين. وكان لكل من مجموعات التركيز والاستقصاء نقاط قوة ونقاط ضعف، لكن تحسين الربط بين مصادر البيانات المختلفة هذه والبيانات المتاحة مكّننا من اكتساب فهم مبدئي لاتجاهات مواطني المنطقة المغتربين بشأن التكامل والتعاون على الصعيد الاقتصادي.

كانت هناك تحديات جوهرية عديدة واجهت هذا الاستقصاء الذي أُجري عبر الإنترنت.

- التمثيل: بسبب قلة أعداد المغتربين، فإنه يصعب للغاية تحديد أماكنهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك سكان متنقلون.
- ركّز الاستقصاء على مجموعة فرعية من إجمالي السكان، وكانت هذه المجموعة الفرعية تمثل نسبة صغيرة من الإجمالي.
- عدم وجود إطار للعينة: لم يمثل الاستقصاء البلدان التي أُجري بها على المستوى الوطني.
- ارتفاع تكاليف إجراء استقصاء ممثل على المستوى الوطني.
- التحيز في الاستقصاء: الناتج عن عدم الرد وعدم تحديد الهوية.
- تعيّن على فريق العمل المواءمة بين الدقة العلمية والتطبيق العملي. فقد جمعنا بين الوسائل الكمية والنوعية لتقييم مواطني المنطقة المغتربين. وقدمت مجموعات التركيز معلومات عن مجموعة فرعية من المغتربين.